



دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية

معييار المحاسبة للقطاع العام 2 "قائمة التدفقات النقدية"



السجل التاريخي لمعييار المحاسبة للقطاع العام

صدر معييار المحاسبة للقطاع العام 2، قائمة التدفقات النقدية في 2022م.

منذ ذلك الحين، عُدل معييار المحاسبة للقطاع العام بموجب معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام الآتية:

- معييار المحاسبة للقطاع العام 43، عقود الإيجار (2023)
- معييار المحاسبة للقطاع العام 44، الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات غير المستمرة (2023)
- معييار المحاسبة للقطاع العام 45، العقارات والآلات والمعدات (2024)

جدول الفقرات المعدلة في معيار المحاسبة للقطاع العام 2

الفقرة المُعدلة	طبيعة التعديل	الإصدار الذي عُدلت بموجبه
22	عُدل نص الفقرة	معييار المحاسبة للقطاع العام 44 (2023)
22	عُدل نص الفقرة	معييار المحاسبة للقطاع العام 45 (2024)
26	عُدل نص الفقرة	معييار المحاسبة للقطاع العام 43 (2023)
55	عُدل نص الفقرة	معييار المحاسبة للقطاع العام 43 (2023)
63ج	فقرة جديدة	معييار المحاسبة للقطاع العام 43 (2023)
63ط	فقرة جديدة	معييار المحاسبة للقطاع العام 44 (2023)
63ي	فقرة جديدة	معييار المحاسبة للقطاع العام 45 (2024)

الفقرة	الموضوع	الفهرس
	تقديم	
	الهدف	
4-1	النطاق	
7-5	منافع معلومات التدفقات النقدية	
17-8	تعريفات	
11-9	النقد ومعادلات النقد	
14-12	الجهة الاقتصادية	
15	المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المتوقعة	
16	منشآت قطاع الأعمال الحكومية	
17	صافي الأصول / حقوق الملكية	
26-18	عرض قائمة التدفقات النقدية	
24-21	الأنشطة التشغيلية	
25	الأنشطة الاستثمارية	
26	الأنشطة التمويلية	
30-27	التقرير عن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	
31	التقرير عن التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية	
35-32	التقرير عن التدفقات النقدية على أساس صاف	
39-36	التدفقات النقدية بعملة أجنبية	
43-40	الفائدة وتوزيعات الأرباح أو التوزيعات المماثلة	
46-44	الضرائب على صافي الفائض	
48-47	الاستثمارات في الجهات المسيطر عليها والجهات الزميلة والمشروعات المشتركة	
53-49	الاستحواذ على جهات مسيطر عليها ووحدات تشغيلية أخرى، واستبعادها	
55-54	المعاملات غير النقدية	
55-55أ	التغيرات في الالتزامات الناشئة عن الأنشطة التمويلية	
58-56	مكونات النقد ومعادلات النقد	
62-59	إفصاحات أخرى	
64-63	تاريخ السريان	
	الدراسة المرفقة بالمعيار	

تقديم

ورد معيار المحاسبة للقطاع العام 2 "قائمة التدفقات النقدية" في الفقرات 1 - 64. وتتساوى جميع الفقرات في قوة النفاذ. ويجب أن يُقرأ معيار المحاسبة للقطاع العام 2 في سياق هدفه، وتقديم دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام، وإطار مفاهيم التقارير المالية ذات الغرض العام لجهات القطاع العام. ويوفر معيار المحاسبة للقطاع العام 3 "السياسات المحاسبية، والتخيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء" أساساً لاختيار وتطبيق السياسات المحاسبية في حال عدم وجود إرشادات صريحة.

روعي عند إعداد معيار المحاسبة للقطاع العام 2 أن يكون متوافقاً مع معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 2 (طبعة 2022) والتعديلات التي أُدخلت على معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 2 بموجب معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 44، *الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات غير المستمرة المنشورة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام* في مايو 2022 ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 45، *العقارات والآلات والمعدات المنشورة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام* في مايو 2023، وأبقي على تسلسل وأرقام فقرات المعيار كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام وذلك لسهولة المقارنة والتحديث مستقبلاً، وقد تم إيضاح الاختلافات عن معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام في الدراسة المرفقة بالمعيار.

تنطبق معايير المحاسبة للقطاع العام على البنود ذات الأهمية النسبية.

الهدف

تحدد قائمة التدفقات النقدية (أ) مصادر التدفقات النقدية الداخلة، و(ب) البنود التي أنفق عليها النقد خلال فترة القوائم المالية، و(ج) رصيد النقد في تاريخ القوائم المالية. وتُعد المعلومات حول التدفقات النقدية للجهة مفيدة في تزويد مستخدمي القوائم المالية بمعلومات لأغراض المساءلة واتخاذ القرارات. كما تسمح معلومات التدفقات النقدية للمستخدمين بتحديد كيف حصلت جهة القطاع العام على النقد الذي تطلبته لتمويل أنشطتها والطريقة التي استخدم بها ذلك النقد. عند اتخاذ وتقييم القرارات حول تخصيص الموارد- مثل استدامة أنشطة الجهة - يحتاج المستخدمون إلى فهم توقيت التدفقات النقدية ودرجة التأكد منها. وهدف هذا المعيار هو المطالبة بتوفير معلومات عن التغيرات التاريخية في النقد ومعادلات النقد للجهة باستخدام قائمة التدفقات النقدية والتي تصنف التدفقات النقدية خلال الفترة من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية.

النطاق

1. يجب على الجهة التي تعد وتعرض القوائم المالية بموجب أساس الاستحقاق المحاسبي أن تعد قائمة التدفقات النقدية وفقاً لمتطلبات هذا المعيار، ويجب أن تعرضها على أنها جزء لا يتجزأ من قوائمها المالية لكل فترة تُعرض عنها قوائم مالية.
2. قد تكون المعلومات حول التدفقات النقدية مفيدة لمستخدمي القوائم المالية للجهة في (أ) تقويم التدفقات النقدية للجهة، و(ب) تقويم التزام الجهة بالتشريعات والأنظمة (بما في ذلك الموازنات المعتمدة في حال انطباق ذلك)، و(ج) اتخاذ القرارات بشأن ما إذا كانوا سيقدمون موارد إلى الجهة أو سيدخلون معها في معاملات. ويهتم مستخدمو القوائم المالية - بشكل عام - بكيفية توليد واستخدام الجهة للنقد ومعادلات النقد. وهذا هو الحال بغض النظر عن طبيعة أنشطة الجهة وعما إذا كان النقد يمكن اعتباره منتجاً للجهة، كما هو الحال بالنسبة لمؤسسة مالية عامة. وتحتاج الجهات إلى النقد - بشكل أساسي - للأسباب نفسها، مهما اختلفت أنشطتها الرئيسية المنتجة للإيراد. فهي تحتاج إلى النقد لدفع ثمن السلع والخدمات التي تستهلكها، ومقابلة تكاليف خدمة الدين المستمرة، وفي بعض الحالات لتقليل مستويات الدين. ومن ثم، يتطلب هذا المعيار من جميع الجهات أن تعرض قائمة التدفقات النقدية.
3. [حذفت].
4. [حذفت].

منافع معلومات التدفقات النقدية

5. تُعد المعلومات حول التدفقات النقدية للجهة مفيدة في مساعدة المستخدمين على توقع (أ) المتطلبات النقدية المستقبلية للجهة، و(ب) قدرتها على توليد تدفقات نقدية في المستقبل، و(ج) قدرتها على تمويل التغيرات في نطاق وطبيعة أنشطتها. وتوفر قائمة التدفقات النقدية - أيضاً - الوسيلة التي يمكن للجهة من خلالها الوفاء بمسؤولية المحاسبة عن التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة خلال فترة القوائم المالية.
6. توفر قائمة التدفقات النقدية - عند استخدامها مع قوائم مالية أخرى - معلومات تمكن

المستخدمين من تقويم التغيرات في صافي أصول/حقوق ملكية الجهة وهيكلها المالي (بما في ذلك سيولتها وملءتها) وقدرتها على التأثير على مبالغ وتوقيت التدفقات النقدية، من أجل التكيف مع الظروف المتغيرة والفرص. كما أنها تعزز من قابلية المقارنة بين ما تقدمه جهات مختلفة من تقارير حول أدائها التشغيلي، لأنها تزيل آثار استخدام معالجات محاسبية مختلفة لنفس المعاملات والأحداث الأخرى.

7. غالباً ما تُستخدم معلومات التدفقات النقدية التاريخية على أنها مؤشر على مبلغ وتوقيت ودرجة تأكيد التدفقات النقدية المستقبلية. وهي أيضاً مفيدة في فحص دقة التقديرات الماضية للتدفقات النقدية المستقبلية.

تعريفات

8. تستخدم المصطلحات التالية في هذا المعيار بالمعنى المحدد قرين كل منها:
- النقد** يشمل النقد في الصندوق والودائع تحت الطلب.
- مُعادلات النقد** هي استثمارات قصيرة الأجل، عالية السيولة، تكون قابلة للتحويل بسهولة إلى مبالغ معلومة من النقد، وتكون عرضة لمخاطر ضئيلة للتغيرات في القيمة.
- التدفقات النقدية** هي التدفقات الداخلة والتدفقات الخارجة من النقد ومُعادلات النقد.
- السيطرة**: تكون الجهة مهيمنة على جهة أخرى عندما تكون الجهة معرضة إلى، أو لها حقوق في، منافع متغيرة من ارتباطها بالجهة الأخرى، ويكون لديها القدرة على التأثير على طبيعة أو مقدار تلك المنافع من خلال سلطتها على الجهة الأخرى.
- الأنشطة التمويلية** هي أنشطة ينتج عنها تغيرات في حجم وتكوين رأس المال المساهم به واقتراض الجهة.
- الأنشطة الاستثمارية** هي اقتناء واستبعاد الأصول طويلة الأجل والاستثمارات الأخرى غير المُضمنة في مُعادلات النقد.
- الأنشطة التشغيلية** هي أنشطة الجهة التي لا تعد أنشطة استثمارية أو أنشطة تمويلية.
- تاريخ القوائم المالية** هو تاريخ آخر يوم في الفترة التي تغطيها القوائم المالية.
- وفي هذا المعيار، تُستخدم المصطلحات المعرفة في معايير المحاسبة للقطاع العام الأخرى بالمعنى نفسه الذي وردت به في تلك المعايير، كما عُرضت هذه المصطلحات في قائمة المصطلحات المعرفة الواردة في نهاية دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام.

النقد ومُعادلات النقد

9. يُحتفظ بمُعادلات النقد لغرض الوفاء بالارتباطات النقدية قصيرة الأجل، وليس للاستثمار أو لأغراض أخرى. ولكي يعد الاستثمار مُعادلاً للنقد، فإنه يجب أن يكون قابلاً للتحويل بسهولة إلى مبلغ معلوم من النقد، وأن يكون عرضه لمخاطر ضئيلة للتغيرات في القيمة. وبناءً عليه، يعد الاستثمار - عادة - مُعادلاً للنقد فقط عندما يكون له أجل استحقاق قصير، مثلاً، ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ الاقتناء. تُستبعد الاستثمارات في حقوق الملكية من مُعادلات النقد ما لم تكن - في جوهرها - مُعادلة للنقد.

10. يُعَدُّ الاقتراض من البنوك بشكل عام - أنشطة تمويلية. وبالرغم من ذلك، في بعض الدول، يشكل السحب على المكشوف من البنوك، الذي يكون واجب السداد عند الطلب، جزءاً لا يتجزأ من إدارة النقد لدى الجهة. في هذه الظروف، يُضمن السحب على المكشوف من البنوك على أنه أحد مكونات النقد ومُعَادِلَات النقد. ومن خصائص مثل هذه الترتيبات البنكية أن رصيد الحساب البنكي يتقلب - كثيراً - من كونه موجباً ليصبح مكشوفاً.

11. يُستبعد من التدفقات النقدية الحركات بين البنود التي تشكل نقداً أو مُعَادِلَات نقد نظراً لأن هذه المكونات تعد جزءاً من إدارة النقد لدى الجهة وليست جزءاً من أنشطتها التشغيلية والاستثمارية والتمويلية. وتشمل إدارة النقد استثمار النقد الفائض في مُعَادِلَات النقد.

الجهة الاقتصادية

12. لأغراض التقرير المالي، يُستخدم مصطلح "الجهة الاقتصادية" في هذا المعيار بمعنى مجموعة من الجهات تشمل الجهة المسيطرة وأي جهات مسيطر عليها.

13. تتضمن المصطلحات الأخرى التي تستخدم أحياناً للإشارة إلى الجهة الاقتصادية "الجهة الإدارية"، و"الجهة المالية"، و"الجهة الموحدة"، و"المجموعة".

14. قد تتضمن الجهة الاقتصادية جهات ذات أهداف تتعلق بتنفيذ سياسات اجتماعية بالإضافة إلى أهداف تجارية. فعلى سبيل المثال، قد تكون وزارة إسكان جهة اقتصادية تتضمن جهات توفر مساكن بمقابل رمزي، بالإضافة إلى جهات أخرى توفر سكناً على أساس تجاري.

المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المتوقعة

15. توفر الأصول وسيلة للجهات لتحقيق أهدافها. وغالباً ما توصف الأصول التي تُستخدم في تقديم السلع والخدمات وفقاً لأهداف الجهة، ولا تُولد - بشكل مباشر - تدفقات نقدية صافية، بأنها أصول تنطوي على خدمات متوقعة. أما الأصول التي تُستخدم لتوليد تدفقات نقدية صافية، فغالباً ما توصف بأنها تنطوي على منافع اقتصادية مستقبلية. ولكي يكون هذا المعيار شاملاً لجميع الأغراض التي تستخدم فيها الأصول، فإنه يستخدم مصطلح "المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المتوقعة" لوصف السمة الأساسية للأصول.

منشآت قطاع الأعمال الحكومية

16. [حذفت].

صافي الأصول/ حقوق الملكية

17. يُستخدم مصطلح "صافي الأصول/حقوق الملكية" في هذا المعيار للإشارة إلى القيمة المتبقية في قائمة المركز المالي (الأصول مطروحاً منها الالتزامات). قد يكون صافي الأصول/حقوق الملكية موجباً أو سالباً. ويجوز أن تُستخدم مصطلحات أخرى بدلاً من "صافي الأصول/حقوق الملكية"، شريطة أن يكون معناها واضحاً.

عرض قائمة التدفقات النقدية

18. يجب أن تعرض قائمة التدفقات النقدية التدفقات النقدية خلال الفترة مصنفة بحسب الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية.

19. تعرض الجهة تدفقاتها النقدية من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية بالطريقة

الأنسب لأنشطتها. ويوفر التصنيف بحسب النشاط معلومات تسمح للمستخدمين بتقدير تأثير تلك الأنشطة على المركز المالي للجهة، وعلى مبلغ ما تمتلكه من نقد ومُعادلات النقد. وقد تستخدم هذه المعلومات - أيضاً - في تقويم العلاقات بين تلك الأنشطة.

20. قد تتضمن المعاملة الواحدة تدفقات نقدية تُصنف بشكل مختلف. على سبيل المثال: عندما يتضمن التسديد النقدي لقرض كلاً من الفائدة وأصل القرض، فيمكن أن يُصنف عنصر الفائدة على أنه نشاط تشغيلي، ويُصنف عنصر أصل القرض على أنه نشاط تمويلي.

الأنشطة التشغيلية

21. يُعد مبلغ صافي التدفقات النقدية الناشئة عن الأنشطة التشغيلية مؤشراً رئيساً على المدى الذي يتم به تمويل عمليات الجهة:

أ. عن طريق الضرائب (بشكل مباشر وبشكل غير مباشر)؛ أو
ب. من متلقي السلع والخدمات التي تقدمها الجهة.

ويساعد مبلغ صافي التدفقات النقدية - أيضاً - في إظهار قدرة الجهة على المحافظة على قدرتها التشغيلية، وتسديد الواجبات، وتسديد توزيعات أرباح أو توزيعات مماثلة إلى مالكيها، والقيام باستثمارات جديدة، دون اللجوء إلى مصادر تمويل خارجية. وتوفر التدفقات النقدية التشغيلية الموحدة للحكومة ككل مؤشراً على المدى الذي قد مولت به الحكومة أنشطتها الحالية من خلال الضرائب والرسوم. وتعد المعلومات عن المكونات المحددة للتدفقات النقدية التشغيلية التاريخية مفيدة، عند استخدامها مع معلومات أخرى، في توقع التدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية.

22. تُستمد التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية - بشكل رئيس - من الأنشطة المولدة للنقد الرئيسية للجهة. من أمثلة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ما يلي:

- أ. المقبوضات النقدية من الضرائب والرسوم والغرامات؛ و
- ب. المقبوضات النقدية من الرسوم التي تُستوفى مقابل السلع والخدمات التي تقدمها الجهة؛ و
- ج. المقبوضات النقدية من المنح أو التحويلات والمخصصات المالية أخرى أو اعتمادات الموازنة الأخرى المقدمة من الحكومة المركزية أو جهات قطاع عام أخرى؛ و
- د. المقبوضات النقدية من رسوم الامتياز والأتعاب والعمولات والإيرادات الأخرى؛ و
- دأ. المدفوعات النقدية إلى المستفيدين من خطط المنافع الاجتماعية؛ و
- هـ. المدفوعات النقدية إلى جهات قطاع عام أخرى لتمويل عملياتها (لا تتضمن القروض)؛ و
- و. المدفوعات النقدية للموردين مقابل السلع والخدمات؛ و
- ز. المدفوعات النقدية للموظفين، وبالنيابة عنهم؛ و
- ح. المقبوضات النقدية والمدفوعات النقدية من قبل منشأة التأمين، مقابل أقساط التأمين والمطالبات والدفعات السنوية، والمنافع الأخرى بموجب وثائق التأمين؛ و
- ط. المدفوعات النقدية للضرائب المحلية على العقارات أو الضرائب المحلية على الدخل (حيثما يكون ذلك منطبقاً) فيما يتعلق بالأنشطة التشغيلية؛ و

¹ إن معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام صممت بحيث تخاطب جميع الدول ولا تخاطب دولة واحدة بعينها، وهيكل الحكومة في المملكة مركزي.

ي. المقبوضات والمدفوعات النقدية من عقود محتفظ بها لأغراض التعامل أو المتاجرة؛ و
ك. المقبوضات أو المدفوعات النقدية من العمليات غير المستمرة؛ و
ل. المقبوضات أو المدفوعات النقدية المتعلقة بالتسويات القضائية.
قد ينشأ عن بعض المعاملات، مثل بيع بند من بنود الآلات، مكسب أو خسارة تُضمن في
الفائض أو العجز. وتعد التدفقات النقدية المتعلقة بمثل هذه المعاملات تدفقات نقدية من
الأنشطة الاستثمارية. بالرغم من ذلك، تعد المدفوعات النقدية لإنشاء أو اقتناء أصول يُحتفظ
بها للتأجير للغير ولاحقاً يُحتفظ بها للبيع كما هو موضح في الفقرة 83 من معيار المحاسبة
للقطاع العام 45، *العقارات والآلات والمعدات*، تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية. وتُعد
المقبوضات النقدية من الإيجارات ومن المبيعات اللاحقة لمثل هذه الأصول - أيضاً - تدفقات
نقدية من الأنشطة التشغيلية.

23. قد تحتفظ الجهة بأوراق مالية وقروض لأغراض التعامل أو المتاجرة، حيث تشبه في هذه الحالة
المخزون المُقتنى - تحديداً - لإعادة البيع. وبناءً عليه، تُصنف التدفقات النقدية الناشئة عن
شراء وبيع أوراق مالية يحتفظ بها للتعامل أو المتاجرة على أنها أنشطة تشغيلية. وبالمثل،
تُصنف - عادة - السلف والقروض النقدية التي تقدمها المؤسسات المالية العامة على أنها
أنشطة تشغيلية نظراً لأنها تتعلق بالنشاط المولد للنقد الرئيس لتلك الجهات.

24. في بعض الدول، تقوم الحكومات أو جهات قطاع عام أخرى بتخصيص أو اعتماد أموال لتمويل
عمليات جهة، ولا يكون هناك تمييز واضح للتصرف في تلك الأموال بين الأنشطة الحالية،
والأعمال الرأسمالية، ورأس المال المساهم به. وعندما تكون الجهة غير قادرة على أن تحدد -
بشكل منفصل - المخصصات أو اعتمادات الموازنة على أنها أنشطة حالية، أو أعمال رأسمالية،
أو رأس مال مساهم به، فإنه يتعين تصنيف المخصصات أو اعتمادات الموازنة على أنها تدفقات
نقدية من الأنشطة التشغيلية، ويتعين الإفصاح عن هذه الحقيقة في الإيضاحات المرفقة
بالقوائم المالية.

الأنشطة الاستثمارية

25. يُعد الإفصاح - بشكل منفصل - عن التدفقات النقدية الناشئة عن الأنشطة الاستثمارية مهماً
نظراً لأن التدفقات النقدية تعبر عن مدى ما تم من تدفقات نقدية خارجة على موارد يقصد
بها أن تسهم في تقديم الجهة للخدمات مستقبلاً. والتدفقات النقدية الخارجة المؤهلة
للتصنيف على أنها أنشطة استثمارية هي - فقط - تلك التي ينتج عنها أصل يُثبت في قائمة
المركز المالي. ومن أمثلة التدفقات النقدية الناشئة عن الأنشطة الاستثمارية ما يلي:
أ. المدفوعات النقدية لاقتناء العقارات والآلات والمعدات، والأصول غير الملموسة،
والأصول طويلة الأجل الأخرى. وتتضمن هذه المدفوعات تلك المتعلقة بتكاليف التطوير
المُرسلة، والعقارات والآلات والمعدات المنشأة ذاتياً؛ و
ب. المقبوضات النقدية من مبيعات العقارات والآلات والمعدات، والأصول غير الملموسة،
والأصول طويلة الأجل الأخرى؛ و
ج. المدفوعات النقدية لاقتناء أدوات حقوق ملكية أو أدوات دين صادرة عن جهات أخرى،
والحصص في المشاريع المشتركة (بخلاف المدفوعات لتلك الأدوات التي تعد مُعادلة
للنقد، أو تلك المحتفظ بها لأغراض التعامل أو المتاجرة)؛ و

- د. المقبوضات النقدية من بيع أدوات حقوق ملكية أو أدوات دين صادرة عن جهات أخرى، والحِصص في المشاريع المشتركة (بخلاف المقبوضات النقدية من تلك الأدوات التي تعد مُعَادِلَةً للنقد، أو تلك المحتفظ بها لأغراض التعامل أو المتاجرة)؛ و
- هـ. السلف والقروض النقدية المقدمة لأطراف أخرى (بخلاف السلف والقروض المقدمة من قبل مؤسسة مالية عامة)؛ و
- و. المقبوضات النقدية من تسديد السلف والقروض المقدمة لأطراف أخرى (بخلاف السلف والقروض المقدمة من قبل مؤسسة مالية عامة)؛ و
- ز. المدفوعات النقدية للعقود المستقبلية، والعقود الآجلة، وعقود الخيارات، وعقود المقايضات، باستثناء عندما يُحتفظ بالعقود لأغراض التعامل أو المتاجرة، أو عندما تصنف المدفوعات على أنها أنشطة تمويلية؛ و
- ح. المقبوضات النقدية من العقود المستقبلية، والعقود الآجلة، وعقود الخيارات، وعقود المقايضات، باستثناء ما يُحتفظ به من العقود لأغراض التعامل أو المتاجرة، أو عندما تُصنف المقبوضات على أنها أنشطة تمويلية.
- عندما تتم المحاسبة عن عقد على أنه تحوُّط لمركز قابل للتحديد، فإن التدفقات النقدية للعقد تُصنّف بنفس طريقة تصنيف التدفقات النقدية للمركز المتحوُّط له.

الأنشطة التمويلية

26. يُعد الإفصاح - بشكل منفصل - عن التدفقات النقدية الناشئة عن الأنشطة التمويلية مهماً، نظراً لكونه مفيد في توقع المطالبات على التدفقات النقدية المستقبلية من قبل مقدمي رأس المال للجهة. ومن أمثلة التدفقات النقدية الناشئة عن الأنشطة التمويلية ما يلي:
- أ. المتحصلات النقدية من إصدار وثائق مديونية غير مغطاة برهن، وقروض، وكمبيالات، وسندات، وقروض مضمونة برهن عقاري، وغيرها من أنواع الاقتراض قصير أو طويل الأجل؛ و
- ب. التسديدات النقدية للمبالغ المقترضة؛ و
- ج. المدفوعات النقدية من قبل المستأجر لتخفيض الالتزام القائم المتعلق بعقد إيجار.

التقرير عن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

27. يجب على الجهة التقرير عن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية باستخدام أي مما يلي:
- أ. الطريقة المباشرة، وبموجبها يُفصح عن الفئات الرئيسة لإجمالي المقبوضات النقدية وإجمالي المدفوعات النقدية؛ أو
- ب. الطريقة غير المباشرة، وبموجبها يُعدل الفائض أو العجز بآثار المعاملات ذات الطبيعة غير النقدية، وبأية مبالغ مؤجلة أو مستحقة عن مقبوضات أو مدفوعات نقدية تشغيلية سابقة أو مستقبلية، وبنود الإيرادات أو المصروفات المرتبطة بالتدفقات النقدية الاستثمارية أو التمويلية.
28. تُشجع الجهات على التقرير عن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية باستخدام الطريقة المباشرة. توفر الطريقة المباشرة معلومات (أ) قد تكون مفيدة في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية، و(ب) لا تكون متاحة بموجب الطريقة غير المباشرة. بموجب الطريقة المباشرة يمكن الحصول على المعلومات عن الفئات الرئيسة لإجمالي المقبوضات النقدية وإجمالي المدفوعات النقدية إما:
- أ. من السجلات المحاسبية للجهة؛ أو

ب. بتعديل الإيرادات التشغيلية والمصروفات التشغيلية (بالنسبة لمؤسسة مالية عامة: إيرادات الفائدة والإيرادات المماثلة لها، ومصروفات الفائدة والأعباء المماثلة لها)، والبنود الأخرى في قائمة الأداء المالي بما يلي:

(1) التغيرات - خلال الفترة - في المخزون والذمم التشغيلية المدينة والذمم التشغيلية الدائنة؛ و

(2) البنود غير النقدية الأخرى؛ و

(3) البنود الأخرى التي تكون آثارها النقدية هي تدفقات نقدية استثمارية أو تمويلية.

29. تُشجع - أيضاً - الجهات التي تقوم بالتقرير عن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية باستخدام الطريقة المباشرة على تقديم مطابقة بين الفائض/العجز من الأنشطة العادية وصافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية. ويجوز تقديم هذه المطابقة على أنها جزء من قائمة التدفقات النقدية أو في الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية.

30. بموجب الطريقة غير المباشرة، يُحدد صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية من خلال تعديل الفائض أو العجز من الأنشطة العادية بآثار ما يلي:

أ. التغيرات - خلال الفترة - في المخزون والذمم التشغيلية المدينة والذمم التشغيلية الدائنة؛ و

ب. البنود غير النقدية، مثل الاستهلاك، والمخصصات، والضرائب المؤجلة، ومكاسب وخسائر العملات الأجنبية غير المحققة، وفوائض الجهات الزميلة غير الموزعة، والحصص غير المسيطرة؛ و

ج. جميع البنود الأخرى التي تكون آثارها النقدية هي تدفقات نقدية استثمارية أو تمويلية.
د. [حذفت].

التقرير عن التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية

31. يجب على الجهة التقرير - بشكل منفصل - عن الفئات الرئيسة لإجمالي المقبوضات النقدية وإجمالي المدفوعات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية، باستثناء ما يتم التقرير عنه على أساس صافي من التدفقات النقدية الموضحة في الفقرتين 32 و35.

التقرير عن التدفقات النقدية على أساس صافي

32. يمكن التقرير عن التدفقات النقدية الناشئة عن الأنشطة التشغيلية أو الاستثمارية أو التمويلية التالية على أساس صافي:

أ. المقبوضات النقدية المحصلة والمدفوعات المسددة بالنيابة عن العملاء أو دافعي الضرائب أو المستفيدين، عندما تعكس التدفقات النقدية أنشطة الطرف الآخر (العميل، أو المكلف بالضرائب، أو المستفيد) وليس أنشطة الجهة؛ و

ب. المقبوضات والمدفوعات النقدية للبنود التي تكون معدلات دورانها سريعة، ومبالغها كبيرة، وآجال استحقاقها قصيرة.

33. تشير الفقرة 32(أ) - فقط - إلى المعاملات التي تكون الأرصدة النقدية الناتجة عنها مسيطر عليها من قبل الجهة المعدة للقوائم المالية. ومن أمثلة مثل هذه المقبوضات والمدفوعات النقدية ما يلي:

- أ. تحصيل الضرائب من قبل مستوى من الحكومة نيابة عن مستوى آخر من الحكومة، ولا يتضمن ذلك الضرائب التي تحصلها حكومة لاستخدامها الخاص كجزء من ترتيب لتقاسم الضرائب؛ و
- ب. قبول وتسديد الودائع تحت الطلب من قبل مؤسسة مالية عامة؛ و
- ج. الأموال المحتفظ بها للعملاء من قبل جهة استثمارية أو جهة إدارة أوقاف؛ و
- د. الإيجارات المحصلة نيابة عن ملاك العقارات والمدفوعة لهم.
34. من أمثلة المقبوضات والمدفوعات النقدية المشار إليها في الفقرة 32(ب) السلف المقدمة، والتسديدات لما يلي:
- أ. شراء وبيع الاستثمارات؛ و
- ب. عمليات الاقتراض قصيرة الأجل الأخرى، على سبيل المثال، تلك التي تكون فترة استحقاقها ثلاثة أشهر أو أقل.
35. يمكن التقرير عن التدفقات النقدية الناشئة عن كلٍ من الأنشطة التالية لمؤسسة مالية عامة على أساس صافي:
- أ. المقبوضات والمدفوعات النقدية المتعلقة بقبول وتسديد الودائع التي لها تاريخ استحقاق ثابت؛ و
- ب. إيداع الودائع في مؤسسات مالية أخرى وسحبها منها؛ و
- ج. السلف والقروض النقدية المقدمة للعملاء، وتسديد تلك السلف والقروض.
- التدفقات النقدية بعملة أجنبية**
36. يجب أن تُسجل التدفقات النقدية الناشئة عن معاملات بعملة أجنبية بالعملة الوظيفية للجهة من خلال تطبيق سعر الصرف بين العملة الوظيفية والعملة الأجنبية في تاريخ التدفق النقدي على المبلغ بالعملة الأجنبية.
37. يجب أن تُترجم التدفقات النقدية لجهة أجنبية مسيطر عليها بأسعار الصرف بين العملة الوظيفية والعملة الأجنبية في تواريخ التدفقات النقدية.
38. يتم التقرير عن التدفقات النقدية المُقومة بعملة أجنبية، بطريقة تتفق مع معيار المحاسبة للقطاع العام 4، *آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية*. وهذا يسمح باستخدام سعر صرف يقارب السعر الفعلي. على سبيل المثال، يمكن استخدام المتوسط المرجح لسعر الصرف للفترة في تسجيل المعاملات بعملة أجنبية، أو في ترجمة التدفقات النقدية لجهة أجنبية مسيطر عليها. ولا يسمح معيار المحاسبة للقطاع العام 4 باستخدام سعر الصرف في تاريخ القوائم المالية عند ترجمة التدفقات النقدية لجهة أجنبية مسيطر عليها.
39. لا تُعد المكاسب والخسائر غير المحققة الناشئة عن التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية تدفقات نقدية. وبالرغم من ذلك، فإنه يتم التقرير في قائمة التدفقات النقدية عن أثر التغيرات في أسعار الصرف على النقد ومُعادلات النقد المحتفظ بها أو المستحقة بعملة أجنبية في قائمة التدفقات النقدية من أجل مطابقة النقد ومُعادلات النقد في بداية ونهاية الفترة. ويُعرض هذا المبلغ - بشكل منفصل - عن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، ويتضمن الفروقات - إن وجدت - في حالة ما إذا تم التقرير عن هذه التدفقات النقدية بأسعار صرف نهاية الفترة.

الفائدة وتوزيعات الأرباح أو التوزيعات المماثلة

40. يجب أن يُفصح - بشكل منفصل - عن كل من التدفقات النقدية من الفائدة، وتوزيعات الأرباح أو التوزيعات المماثلة، المستلمة والمدفوعة. ويجب أن تُصنف كل منها - بطريقة متسقة من فترة إلى أخرى - على أنها إما أنشطة تشغيلية، أو استثمارية، أو تمويلية.
41. يُفصح عن مجموع مبلغ الفائدة المدفوعة خلال الفترة في قائمة التدفقات النقدية، سواء أثبتت على أنها مصروف في قائمة الأداء المالي، أو تمت رسملتها وفقاً للمعالجة البديلة المسموح بها في معيار المحاسبة للقطاع العام 5، تكاليف الاقتراض.
42. تُصنف الفائدة المدفوعة والفائدة وتوزيعات الأرباح أو التوزيعات المماثلة المستلمة - عادةً - على أنها تدفقات نقدية تشغيلية بالنسبة للمؤسسة المالية العامة. بالرغم من ذلك، لا يوجد إجماع على تصنيف هذه التدفقات النقدية بالنسبة للجهات الأخرى. فيمكن أن تُصنف الفائدة المدفوعة، والفائدة وتوزيعات الأرباح أو التوزيعات المماثلة المستلمة، على أنها تدفقات نقدية تشغيلية نظراً لأنها تدخل في تحديد الفائض أو العجز. وبدلاً من ذلك، يمكن أن تُصنف الفائدة المدفوعة، والفائدة وتوزيعات الأرباح أو التوزيعات المماثلة المستلمة، على أنها تدفقات نقدية تمويلية وتدفقات نقدية استثمارية على التوالي، نظراً لأنها تعد تكاليف للحصول على موارد مالية، أو عوائد على استثمارات.
43. يمكن أن تُصنف توزيعات الأرباح أو التوزيعات المماثلة المدفوعة على أنها تدفق نقدي تمويلي نظراً لأنها تعد تكلفة للحصول على موارد مالية. وبدلاً من ذلك، يمكن أن تُصنف توزيعات الأرباح أو التوزيعات المماثلة المدفوعة على أنها أحد مكونات التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية من أجل مساعدة المستخدمين على تحديد قدرة الجهة على القيام بهذه المدفوعات من التدفقات النقدية التشغيلية.

الضرائب على صافي الفائض

44. يجب أن يُفصح - بشكل منفصل - عن التدفقات النقدية الناشئة عن الضرائب على صافي الفائض، ويجب أن تُصنف على أنها تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية، ما لم يكن من الممكن ربطها - بشكل محدد - بالأنشطة التمويلية والاستثمارية.
45. جهات القطاع العام - بشكل عام - معفاة من الضرائب على صافي الفائض. وبالرغم من ذلك، قد تعمل بعض جهات القطاع العام في ظل أنظمة معادلة للضرائب حيث تفرض الضرائب بالطريقة نفسها التي تُفرض بها على منشآت القطاع الخاص.
46. تنشأ الضرائب على صافي الفائض عن معاملات ينشأ عنها تدفقات نقدية تُصنف على أنها أنشطة تشغيلية، أو استثمارية، أو تمويلية في قائمة التدفقات النقدية. وبينما قد يكون من الممكن ربط مصروف الضريبة بسهولة بالأنشطة الاستثمارية أو التمويلية، إلا أنه - غالباً - يكون من غير العملي ربط التدفقات النقدية الضريبية المتعلقة بها، والتي قد تنشأ في فترة مختلفة عن فترة التدفقات النقدية للمعاملة التي نشأت عنها الضريبة. وبناءً عليه، تُصنف - عادةً - الضرائب المدفوعة على أنها تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية. وبالرغم من ذلك، عندما يكون من الممكن - عملياً - ربط التدفق النقدي الضريبي المتعلقة بمعاملة فردية ينشأ

عنها تدفقات نقدية تُصنف على أنها أنشطة استثمارية أو تمويلية، فإن التدفق النقدي الضريبي يُصنف على أنه نشاط استثماري أو تمويلي، بحسب ما هو مناسب. عندما تُخصص التدفقات النقدية الضريبية على أكثر من فئة واحدة من الأنشطة، فإنه يُفصح عن مجموع مبلغ الضرائب المدفوعة.

الاستثمارات في الجهات المسيطر عليها والجهات الزميلة والمشروعات المشتركة

47. عند المحاسبة عن استثمار في جهة زميلة أو مشروع مشترك أو جهة مسيطر عليها تتم المحاسبة عنها باستخدام طريقة حقوق الملكية أو طريقة التكلفة، فإن الجهة المستثمرة تقصر تقريرها - في قائمة التدفقات النقدية - على التدفقات النقدية بينها وبين الجهة المستثمر فيها، على سبيل المثال، على توزيعات الأرباح أو التوزيعات المماثلة والسلف.

48. الجهة التي تقوم بالتقرير عن حصتها في جهة زميلة أو مشروع مشترك باستخدام طريقة حقوق الملكية، تضمن - في قائمة التدفقات النقدية - التدفقات النقدية المتعلقة باستثماراتها في الجهة الزميلة أو المشروع المشترك، والتوزيعات، والمدفوعات أو المقبوضات الأخرى بينها وبين الجهة الزميلة أو المشروع المشترك.

الاستحواذ على جهات مسيطر عليها ووحدات تشغيلية أخرى، واستبعادها

49. يجب أن تُعرض التدفقات النقدية المجمعة الناشئة عن معاملات الاستحواذ على جهات مسيطر عليها أو وحدات تشغيلية أخرى، ومعاملات استبعادها - بشكل منفصل - وأن تُصنف على أنها أنشطة استثمارية.

50. فيما يتعلق بكل من معاملات الاستحواذ على جهات مسيطر عليها أو وحدات تشغيلية أخرى، ومعاملات استبعادها، خلال الفترة، فإنه يجب على الجهة أن تفصح - بصورة مجمعة - عن كل مما يلي:

- أ. مجموع عوض الشراء أو الاستبعاد؛ و
- ب. الجزء من عوض الشراء أو الاستبعاد المسدد عن طريق نقد ومُعادلات نقد؛ و
- ج. مبلغ النقد ومُعادلات النقد في الجهة المسيطر عليها أو الوحدة التشغيلية المستحوذ عليها أو المستبعدة؛ و
- د. مبلغ الأصول والالتزامات بخلاف النقد أو مُعادلات النقد، المثبتة من قبل الجهة المسيطر عليها أو الوحدة التشغيلية المستحوذ عليها أو المستبعدة، ملخصة بحسب كل فئة رئيسية.

50أ. لا يلزم الجهة الاستثمارية، كما عُرُفت في معيار المحاسبة للقطاع العام 35، *القوائم المالية الموحدة*، أن تطبق الفقرة 50(ج) أو الفقرة 50(د) على استثمار في جهة مسيطر عليها يُتطلب أن يُقاس بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز. ولا يلزم الجهة المسيطرة التي ليست في حد ذاتها جهة استثمارية أن تطبق الفقرة 50(ج) أو الفقرة 50(د) على استثمار في جهة استثمارية مسيطر عليها إلى الحد الذي يتم عنده قياس ذلك الاستثمار بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز.

51. إن عرض آثار التدفقات النقدية لمعاملات الاستحواذ على الجهات المسيطر عليها والوحدات التشغيلية الأخرى ومعاملات استبعادها - بشكل منفصل - كبنود مستقلة، مع الإفصاح -

بشكل منفصل - عن مبالغ الأصول والالتزامات المقتناة أو المستبعدة؛ يساعد على تمييز تلك التدفقات النقدية عن التدفقات النقدية الناشئة عن الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية الأخرى. لا تُطرح آثار التدفقات النقدية لمعاملات الاستبعاد من آثار التدفقات النقدية لمعاملات الاستحواذ.

52. يتم التقرير عن المبلغ المجمع للنقد المدفوع، أو المستلم، على أنه عوض الشراء أو البيع في قائمة التدفقات النقدية بالصافي بعد طرح النقد ومُعادلات النقد المقتناة أو المستبعدة. 52أ. يجب أن تُصنف التدفقات النقدية الناشئة عن التغيرات في حصص الملكية في جهة مسيطر عليها، لا ينتج عنها فقدان السيطرة، على أنها تدفقات نقدية من الأنشطة التمويلية، ما لم تكن الجهة المسيطر عليها محتفظاً بها من قبل جهة استثمارية، كما عُرفت في معيار المحاسبة للقطاع العام 35، أو محتفظاً بها من خلال جهة استثمارية مسيطر عليها، ويُطلب أن تُقاس بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز.

52ب. تتم المحاسبة عن التغيرات في حصص الملكية في جهة مسيطر عليها، التي لا ينتج عنها فقدان السيطرة، على أنها معاملات حقوق ملكية (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 35)، مثل قيام الجهة المسيطرة بالشراء أو البيع اللاحق لأدوات حقوق ملكية جهة مسيطر عليها، ما لم تكن الجهة المسيطر عليها محتفظاً بها من قبل جهة استثمارية، أو محتفظاً بها من خلال جهة استثمارية مسيطر عليها، ويُطلب أن تُقاس بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز. وبناءً على ذلك، تُصنف التدفقات النقدية الناتجة بنفس طريقة تصنيف المعاملات الأخرى الموضحة في الفقرة 26.

53. يُفصح عن أصول والتزامات الجهة المسيطر عليها أو الوحدة التشغيلية المستحوذ عليها أو المستبعدة، بخلاف النقد أو مُعادلات النقد - فقط - حينما تكون الجهة المسيطر عليها أو الوحدة قد أثبتت سابقاً هذه الأصول أو الالتزامات. فعلى سبيل المثال، حينما يُستحوذ على جهة قطاع عام تعد تقاريرها بموجب الأساس النقدي من قبل جهة قطاع أخرى، فإن الجهة المستحوذة لن تكون مطالبة بالإفصاح عن أصول والتزامات الجهة المستحوذ عليها (بخلاف النقد ومُعادلات النقد)، لأن تلك الجهة لم تكن قد أثبتت الأصول غير النقدية أو الالتزامات غير النقدية.

المعاملات غير النقدية

54. يجب أن تُستبعد المعاملات الاستثمارية والتمويلية التي لا تتطلب استخدام نقد أو مُعادلات نقد من قائمة التدفقات النقدية. ويجب أن يُفصح عن مثل هذه المعاملات في مكان آخر في القوائم المالية بطريقة توفر جميع المعلومات ذات الصلة عن هذه الأنشطة الاستثمارية والتمويلية.

55. لا يوجد للعديد من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية تأثير مباشر على التدفقات النقدية الحالية، رغم أنها تؤثر على هيكل رأس مال وأصول الجهة. يتفق استبعاد المعاملات غير النقدية - من قائمة التدفقات النقدية - مع هدف قائمة التدفقات النقدية، حيث إن هذه البنود لا تنطوي على تدفقات نقدية في الفترة الحالية. ومن أمثلة المعاملات غير النقدية ما يلي:

- أ. اقتناء أصول من خلال مبادلة أصول، أو تحمل التزامات متعلقة - بشكل مباشر - بتلك الأصول، أو من خلال عقد إجبار؛
ب. تحويل دين إلى حقوق ملكية.

التغيرات في الالتزامات الناشئة عن الأنشطة التمويلية

55. يجب على الجهة أن تقدم إفصاحات تمكن مستخدمي القوائم المالية من تقييم التغيرات في الالتزامات الناشئة عن الأنشطة التمويلية، بما في ذلك التغيرات الناشئة عن التدفقات النقدية والتغيرات غير النقدية.

- 55ب. إلى الحد الذي يعد ضرورياً للوفاء بالمتطلب الوارد في الفقرة 55أ، فإنه يجب على الجهة أن تفصح عن التغيرات الآتية في الالتزامات الناشئة عن الأنشطة التمويلية:
أ. التغيرات من التدفقات النقدية التمويلية؛ و
ب. التغيرات الناشئة عن الحصول على السيطرة، أو فقد السيطرة، على جهات مسيطر عليها أو عمليات أخرى؛ و
ج. أثر التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية؛ و
هـ. التغيرات في القيم العادلة؛ و
و. التغيرات الأخرى.

55ج. الالتزامات الناشئة عن الأنشطة التمويلية هي الالتزامات التي صنف التدفقات النقدية لها، أو ستصنف التدفقات النقدية المستقبلية لها، في قائمة التدفقات النقدية على أنها تدفقات نقدية من الأنشطة التمويلية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن متطلب الإفصاح الوارد في الفقرة 55أ ينطبق أيضاً على التغيرات في الأصول المالية (على سبيل المثال، الأصول التي تحوط الالتزامات الناشئة عن الأنشطة التمويلية) إذا تم تضمين التدفقات النقدية من تلك الأصول، أو سيتم تضمين التدفقات النقدية المستقبلية منها، في التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية.

55د. إحدى طرق الوفاء بمتطلب الإفصاح الوارد في الفقرة 55أ هي تقديم مطابقة بين الأرصدة الافتتاحية والأرصدة الختامية في قائمة المركز المالي للالتزامات الناشئة عن الأنشطة التمويلية، بما في ذلك التغيرات المحددة في الفقرة 55ب. وعندما تفصح الجهة عن مثل هذه المطابقة، فإنه يجب أن تقدم معلومات كافية لتمكين مستخدمي القوائم المالية من ربط البنود المضمنة في المطابقة مع قائمة المركز المالي وقائمة التدفقات النقدية.

55هـ. إذا كانت الجهة تقدم الإفصاح المطلوب بموجب الفقرة 55أ مع الإفصاحات عن التغيرات في الأصول والالتزامات الأخرى، فإنه يجب عليها أن تفصح عن التغيرات في الالتزامات الناشئة عن الأنشطة التمويلية بشكل منفصل عن التغيرات في تلك الأصول والالتزامات الأخرى.

مكونات النقد ومُعَادِلَات النقد

56. يجب على الجهة أن تفصح عن مكونات النقد ومُعَادِلَات النقد، ويجب أن تعرض مطابقة بين المبالغ في قائمة تدفقاتها النقدية والبنود المعادلة لها التي تم التقرير عنها في قائمة المركز المالي.

57. نظراً لتنوع ممارسات إدارة النقد والترتيبات البنكية في مختلف حول العالم، ومن أجل الالتزام بمعيّار المحاسبة للقطاع العام 1؛ تُفصح الجهة عن السياسة التي تطبقها لتحديد مكونات

النقد ومُعَادِلَات النقد.

58. يتم التقرير عن تأثير أي تغيير في سياسة تحديد مكونات النقد ومُعَادِلَات النقد، على سبيل المثال، تغيير في تصنيف أدوات المالية عُدت سابقاً جزءاً من محفظة استثمارات الجهة، وذلك وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 3، *السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء.*

إفصاحات أخرى

59. يجب على الجهة أن تفصح - مع تعليق من قبل الإدارة في الإفصاحات المرفقة بالقوائم المالية - عن مبلغ الأرصدة المهمة من النقد ومُعَادِلَات النقد المحتفظ بها من قبل الجهة، والتي لا تكون متاحة للاستخدام من قبل الجهة الاقتصادية.

60. هناك ظروف متنوعة تكون فيها أرصدة النقد ومُعَادِلَات النقد المحتفظ بها من قبل الجهة غير متاحة للاستخدام من قبل الجهة الاقتصادية. ومن أمثلتها أرصدة النقد ومُعَادِلَات النقد المحتفظ بها من قبل جهة مسيطر عليها تعمل في دولة تُطبق فيها ضوابط رقابية على صرف العملات، أو قيود نظامية أخرى عندما لا تكون الأرصدة متاحة للاستخدام العام من قبل الجهة المسيطرة أو الجهات الأخرى المسيطر عليها.

61. قد تكون المعلومات الإضافية ملائمة للمستخدمين لفهم المركز المالي للجهة وسيولتها. ويُشجع على الإفصاح عن هذه المعلومات - مع وصف في الإفصاحات المرفقة بالقوائم المالية، ويمكن أن يشمل هذا الإفصاح:
أ. مبلغ تسهيلات الاقتراض غير المسجوبة التي يمكن أن تكون متاحة للأنشطة التشغيلية المستقبلية، ولتسوية الارتباطات الرأسمالية، بما في ذلك أي قيود على استخدام هذه التسهيلات؛ و
ب. [حذفت].

ج. مبلغ وطبيعة الأرصدة النقدية المفروض عليها قيود.

62. حينما تُعَد المخصصات المالية أو اعتمادات الموازنة على أساس نقدي، فإن قائمة التدفقات النقدية يمكن أن تساعد المستخدمين على فهم العلاقة بين أنشطة أو برامج الجهة ومعلومات موازنة الحكومة. راجع معيار المحاسبة للقطاع العام 1 للاطلاع على مناقشة مختصرة حول مقارنة الأرقام الفعلية وأرقام الموازنة.

تاريخ السريان

63. يجب على الجهة أن تطبق هذا المعيار على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2022 أو بعد ذلك التاريخ. ويشجع على التطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة هذا المعيار على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2022، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة.

- 63أ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 2].
- 63ب. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 2].
- 63ج. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 2].
- 63د. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 2].
- 63هـ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 2].
- 63و. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 2].
- 63ز. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 2].
- 63ح. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 43، *عقود الإيجار* الصادر في 2023 الفقرتين 26 و55. يجب على الجهة أن تطبق هذين التعديلين على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُسمح بالتطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة التعديلين على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 43 في الوقت نفسه.
- 63ط. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 44، *الأصول غير المتداولة المدتلف بها للبيع والعمليات غير المستمرة* الصادر في 2023 الفقرة 22. يجب على الجهة أن تطبق هذا التعديل على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُسمح بالتطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة التعديل على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 44 في الوقت نفسه.
- 63ي. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 45 الصادر في 2024 الفقرة 22. يجب على الجهة أن تطبق هذا التعديل على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُشجع على التطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة هذا التعديل على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 45 في الوقت نفسه.
64. عندما تطبق الجهة معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق، حسبما هي مُعرَّفة في معيار المحاسبة للقطاع العام 33، *تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق لأول مرة*، لأغراض التقرير المالي بعد تاريخ سريان هذا المعيار، فإن هذا المعيار ينطبق على القوائم المالية السنوية للجهة التي تغطي فترات تبدأ في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام أو بعد ذلك التاريخ.

الدراسة المرفقة

معايير المحاسبة للقطاع العام 2 "قائمة التدفقات النقدية"

الموضوع
1. تقديم
2. تحليل نتائج الاستبيان والزيارات الميدانية فيما يتعلق بموضوع المعيار وأهم الجهات المتأثرة
3. أوجه الاختلاف بين معيار المحاسبة للقطاع العام 2 "قائمة التدفقات النقدية" ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام المقابل له
4. مقارنة بين معيار المحاسبة للقطاع العام 2 "قائمة التدفقات النقدية" ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام المقابل له
5. أمثلة توضيحية

1. تقديم

تضمن نطاق عمل المرحلتين الأولى والثانية من مشروع تحول الجهات الحكومية إلى أساس الاستحقاق المحاسبي أن يُعدّ بيان بالموضوعات المحاسبية المقترح تغطيتها ومقارنتها بالموضوعات التي يغطيها دليل أهداف ومفاهيم ومعايير المحاسبة الحكومية، وتحديد أيّ موضوعات تتطلب إصدار معايير خاصة بها لم ترد في دليل أهداف ومفاهيم ومعايير المحاسبة الحكومية، وأن يُعدّ دليل أهداف ومفاهيم ومعايير المحاسبة الحكومية المعدل؛ بحيث يشمل معايير محاسبية محدثة وفقاً لمبدأ الاستحقاق، ومنبثقة من معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام ودليل إحصاءات مالية الحكومة، وأخذة بعين الاعتبار الموضوعات المحاسبية المذكورة وخصائص المملكة، وشاملة لجميع أنشطة الجهات الحكومية في المملكة. وقد أُعدّ البيان المذكور وعُرض على اللجنة الفنية للمشروع وقررت الموافقة عليه، ومن ضمن الموضوعات التي شملها البيان معيار قائمة التدفقات النقدية.

وبهدف اقتراح معيار قائمة التدفقات النقدية الملائم؛ أُجريت دراسة لمعيار قائمة التدفقات النقدية الوارد في دليل معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (طبعة 2022)، وقد روعي عند إعداد معيار "قائمة التدفقات النقدية" أن يكون متوافقاً مع معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 2 (طبعة 2022) والتعديلات التي أُدخِلت على معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 2 بموجب معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 44، *الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات غير المستمرة* المنشور من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في مايو 2022 ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 45، *العقارات والآلات والمعدات* المنشور من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في مايو 2023، مع الإبقاء على تسلسل وأرقام فقرات المعيار كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام؛ وذلك لسهولة المقارنة والتحديث مستقبلاً، وكذلك إيضاح الاختلافات عن معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام في القسمين (3) و(4) من هذه الدراسة.

2. تحليل نتائج الاستبيان والزيارات الميدانية فيما يتعلق بموضوع المعيار وأهم الجهات المتأثرة

وفق الإجراءات المعتمدة للمشروع، وضمن مرحلة دراسة الوضع الحالي للجهات الحكومية، أُعد استبيان إلكتروني ووُزِع على 189 جهة، (استُلم إجابات 154 جهة) كما رُتبت زيارات ميدانية إلى 14 جهة، تمثل صورة شاملة عن الجهات الحكومية المشمولة بميزانية الدولة بمختلف قطاعاتها. وفيما يلي إجابات الجهات الـ 14 المشمولة بالزيارات الميدانية فيما يخص موضوع المعيار:

السؤال		وزارة المالية	وزارة التعليم	وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية	وزارة الحرس الوطني	وزارة الصحة	وزارة الإسكان	وزارة الخارجية	وزارة الداخلية	وزارة الشؤون البلدية والقروية	وزارة النقل	جامعة الملك سعود	أمانة منطقة الرياض	الهيئة الملكية للجبيل وينبع	مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث	جميع الجهات	
		لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	نعم	لا
هل تتضمن الحسابات الختامية معلومات عن التدفقات النقدية للجهة؟		لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	نعم	1	13

ويُعد موضوع المعيار من المعايير ذات الأهمية العالية الواجب تغطيتها ضمن دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام.

وفيما يلي أمثلة على أهم الجهات التي ستتأثر بهذا المعيار، وذلك بناءً على تحليل نتائج الاستبيان الإلكتروني:

م	القطاع	الجهة	م	القطاع	الجهة
1	قطاع البلديات	وزارة الشؤون البلدية والقروية	8	قطاع البلديات	أمانة منطقة الرياض
2	قطاع التجهيزات الأساسية والنقل	وزارة النقل	9	قطاع التعليم	وزارة التعليم - قطاع التعليم العالي
3	القطاع العسكري	وزارة الحرس الوطني	10	قطاع التعليم	جامعة الملك سعود
4	قطاع الأمن والمناطق الإدارية	وزارة الداخلية	11	قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية	مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث
5	الإدارة العامة	وزارة الخارجية	12	قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية	وزارة الصحة
6	قطاع التجهيزات الأساسية والنقل	وزارة الإسكان	13	قطاع الموارد الاقتصادية	الهيئة الملكية للجبيل وينبع
7	قطاع الموارد الاقتصادية	وزارة المالية	14	قطاع الموارد الاقتصادية	وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية

3. أوجه الاختلاف بين معيار المحاسبة للقطاع العام 2 "قائمة التدفقات النقدية" ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام المقابل له

تضمن القسم (4) من هذه الدراسة مقارنة بين المعيار ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 2 "قائمة التدفقات النقدية"، وقد روعي أن يكون معيار المحاسبة للقطاع العام متوافقاً مع نظيره الدولي، واستبدلت مسميات معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بمسميات معايير المحاسبة للقطاع العام المقابلة لها، وهناك تعديلات أخرى شملت ما يلي:

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
عُدل تاريخ سريان المعيار ليكون 31 ديسمبر 2022 كونه التاريخ المعتمد لتطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة.	63. يجب على الجهة أن تطبق هذا المعيار على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2022 أو بعد ذلك التاريخ. ويشجع على التطبيق الأبعد، إذا طبقت الجهة هذا المعيار على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2022، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة.	63. An entity shall apply this Standard for annual financial statements covering periods beginning on or after July 1, 2001. Earlier application is encouraged. If an entity applies this Standard for a period beginning before July 1, 2001, it shall disclose that fact.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلف، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	63أ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 2].	63A. Paragraph 22 was amended by <i>Improvements to IPSASs</i> issued in January 2010. An entity shall apply that amendment for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2011. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendment for a period beginning before January 1, 2011, it shall disclose that fact and apply paragraph 83A of IPSAS 17.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلف، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	63ب. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 2].	63B. Paragraph 25 was amended by <i>Improvements to IPSASs</i> issued in November 2010. An entity shall apply that amendment for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2012. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendment for a period beginning before January 1, 2012, it shall disclose that fact.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلف، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	63ج. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 2].	63C. Paragraph 64 was amended by IPSAS 33, <i>First-time Adoption of Accrual Basis International Public Sector Accounting Standards (IPSASs)</i> issued in January 2015. An entity shall apply that amendment for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2017. Earlier application is

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 2 "قائمة التدفقات النقدية"
إصدار 2024م

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		permitted. If an entity applies IPSAS 33 for a period beginning before January 1, 2017, the amendments shall also be applied for that earlier period.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلف، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	63د. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 2].	63D. IPSAS 35 and IPSAS 37, <i>Joint Arrangements</i> , issued in January 2015, amended paragraphs 8 and 30(b), 47, 48 and 61(b), and added paragraphs 50A, 52A and 52B. An entity shall apply those amendments when it applies IPSAS 35 and IPSAS 37.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلف، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	63هـ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 2].	63E. Paragraphs 3, 4 and 16 were deleted by <i>The Applicability of IPSASs</i> , issued in April 2016. An entity shall apply those amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2018. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2018, it shall disclose that fact.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلف، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	63و. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 2].	63F. Paragraphs 55A–55E were added by <i>Improvements to IPSAS, 2018</i> , issued in October 2018. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2021. Earlier application is permitted. When the entity first applies those amendments, it is not required to provide comparative information for preceding periods.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلف، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	63ز. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 2].	63G. Paragraph 22 was amended by IPSAS 42, <i>Social Benefits</i> , issued in January 2019. An entity shall apply this amendment at the same time as it applies IPSAS 42.
عُدل تاريخ إصدار معيار المحاسبة للقطاع العام 43 بحيث يوافق تاريخ إصداره في المملكة.	63ح. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 43، <i>عقود الإيجار الصادر في 2023 الفقرتين 26 و55</i> . يجب على الجهة أن تطبق هذين التعديلين على القوائم	63H. Paragraphs 26 and 55 were amended by IPSAS 43, <i>Leases</i> issued in January 2022. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
عُدل تاريخ سريان التعديلات ليكون 31 ديسمبر 2024 بحيث يوافق تاريخ بداية السنة المالية لجهات القطاع العام في المملكة.	المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُسمح بالتطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة التعديلات على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 43 في الوقت نفسه.	after January 1, 2025. Earlier application is permitted. If an entity applies the amendment for a period beginning before January 1, 2025, it shall disclose that fact and apply IPSAS 43 at the same time.
عُدل تاريخ إصدار معيار المحاسبة للقطاع العام 44 بحيث يوافق تاريخ إصداره في المملكة. عُدل تاريخ سريان التعديلات ليكون 31 ديسمبر 2024 بحيث يوافق تاريخ بداية السنة المالية لجهات القطاع العام في المملكة.	63ط. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 44، الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات غير المستمرة الصادر في 2023 الفقرة 22. يجب على الجهة أن تطبق هذا التعديل على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُسمح بالتطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة التعديل على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 44 في الوقت نفسه.	63I. Paragraph 22 was amended by IPSAS 44, <i>Non-current Assets Held for Sale and Discontinued Operations</i> issued in May 2022. An entity shall apply this amendment for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2025. Earlier application is permitted. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2025, it shall disclose that fact and apply IPSAS 44 at the same time.
عُدل تاريخ إصدار معيار المحاسبة للقطاع العام 45 بحيث يوافق تاريخ إصداره في المملكة. عُدل تاريخ سريان التعديلات ليكون 31 ديسمبر 2024 بحيث يوافق تاريخ بداية السنة المالية لجهات القطاع العام في المملكة.	63ي. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 45 الصادر في 2024 الفقرة 22. يجب على الجهة أن تطبق هذا التعديل على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُشجع على التطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة هذا التعديل على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 45 في الوقت نفسه.	63J. Paragraph 22 was amended by IPSAS 45 issued in May 2023. An entity shall apply this amendment for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2025. Earlier application is encouraged. If an entity applies this amendment for a period beginning before January 1, 2025, it shall disclose that fact and apply IPSAS 45 at the same time.

4. مقارنة بين معيار المحاسبة للقطاع العام 2 "قائمة التدفقات النقدية" ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام المقابل له:

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		الهدف	Objective
	لا	تحدد قائمة التدفقات النقدية (أ) مصادر التدفقات النقدية الداخلة، و(ب) البنود التي أنفق عليها النقد خلال فترة القوائم المالية، و(ج) رصيد النقد في تاريخ القوائم المالية. وتُعد المعلومات حول التدفقات النقدية للجهة مفيدة في تزويد مستخدمي القوائم المالية بمعلومات لأغراض المساءلة واتخاذ القرارات. كما تسمح معلومات التدفقات النقدية للمستخدمين بتحديد كيف حصلت جهة القطاع العام على النقد الذي تطلبته لتمويل أنشطتها والطريقة التي استخدم بها ذلك النقد. عند اتخاذ وتقويم القرارات حول تخصيص الموارد- مثل استدامة أنشطة الجهة - يحتاج المستخدمون إلى فهم توقيت التدفقات النقدية ودرجة التأكد منها. وهدف هذا المعيار هو المطالبة بتوفير معلومات عن التغيرات التاريخية في النقد ومعادلات النقد للجهة باستخدام قائمة التدفقات النقدية والتي تصنف التدفقات النقدية خلال الفترة من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية.	The cash flow statement identifies (a) the sources of cash inflows, (b) the items on which cash was expended during the reporting period, and (c) the cash balance as at the reporting date. Information about the cash flows of an entity is useful in providing users of financial statements with information for both accountability and decision- making purposes. Cash flow information allows users to ascertain how a public sector entity raised the cash it required to fund its activities, and the manner in which that cash was used. In making and evaluating decisions about the allocation of resources, such as the sustainability of the entity's activities, users require an understanding of the timing and certainty of cash flows. The objective of this Standard is to require the provision of information about the historical changes in cash and cash equivalents of an entity by means of a cash flow statement that classifies cash flows during the period from operating, investing, and financing activities.
		النطاق	Scope

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
1. An entity that prepares and presents financial statements under the accrual basis of accounting shall prepare a cash flow statement in accordance with the requirements of this Standard, and shall present it as an integral part of its financial statements for each period for which financial statements are presented.	1. يجب على الجهة التي تعد وتعرض القوائم المالية بموجب أساس الاستحقاق المحاسبي أن تعد قائمة التدفقات النقدية وفقاً لمتطلبات هذا المعيار، ويجب أن تعرضها على أنها جزء لا يتجزأ من قوائمها المالية لكل فترة تُعرض عنها قوائم مالية.	لا	
2. Information about cash flows may be useful to users of an entity's financial statements in (a) assessing the entity's cash flows, (b) assessing the entity's compliance with legislation and regulations (including authorized budgets where appropriate), and (c) making decisions about whether to provide resources to, or enter into transactions with, an entity. They are generally interested in how the entity generates and uses cash and cash equivalents. This is the case regardless of the nature of the entity's activities and irrespective of whether cash can be viewed as the product of the entity, as may be the case with a public financial institution. Entities need cash for essentially the same reasons, however different their principal revenue producing activities might be. They need cash to pay for the goods and services they consume, to meet ongoing debt servicing costs, and, in some cases, to	2. قد تكون المعلومات حول التدفقات النقدية مفيدة لمستخدمي القوائم المالية للجهة في (أ) تقييم التدفقات النقدية للجهة، و(ب) تقييم التزام الجهة بالتشريعات والأنظمة (بما في ذلك الموازنات المعتمدة في حال انطباق ذلك)، و(ج) اتخاذ القرارات بشأن ما إذا كانوا سيقدمون موارد إلى الجهة أو سيدخلون معها في معاملات. ويهتم مستخدمو القوائم المالية - بشكل عام - بكيفية توليد واستخدام الجهة للنقد ومعادلات النقد. وهذا هو الحال بغض النظر عن طبيعة أنشطة الجهة وعما إذا كان النقد يمكن اعتباره منتجاً للجهة، كما هو الحال بالنسبة لمؤسسة مالية عامة. وتحتاج الجهات إلى النقد - بشكل أساسي - للأسباب نفسها، مهما اختلفت أنشطتها الرئيسية المنتجة للإيراد. فهي تحتاج إلى النقد لدفع ثمن السلع والخدمات التي تستهلكها، ومقابلة تكاليف خدمة الدين المستمرة، وفي بعض الحالات لتقليل مستويات الدين. ومن ثم، يتطلب هذا المعيار من جميع الجهات أن تعرض قائمة التدفقات	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
reduce levels of debt. Accordingly, this Standard requires all entities to present a cash flow statement.	النقدية.		
3. [Deleted].	3. [حذفت].	لا	
4. [Deleted].	4. [حذفت].	لا	
Benefits of Cash Flow Information	منافع معلومات التدفقات النقدية		
5. Information about the cash flows of an entity is useful in assisting users to predict (a) the future cash requirements of the entity, (b) its ability to generate cash flows in the future, and (c) its ability to fund changes in the scope and nature of its activities. A cash flow statement also provides a means by which an entity can discharge its accountability for cash inflows and cash outflows during the reporting period.	5. تُعد المعلومات حول التدفقات النقدية للجهة مفيدة في مساعدة المستخدمين على توقع (أ) المتطلبات النقدية المستقبلية للجهة، و(ب) قدرتها على توليد تدفقات نقدية في المستقبل، و(ج) قدرتها على تمويل التغيرات في نطاق وطبيعة أنشطتها. وتوفر قائمة التدفقات النقدية - أيضاً - الوسيلة التي يمكن للجهة من خلالها الوفاء بمسؤولية المحاسبة عن التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة خلال فترة القوائم المالية.	لا	
6. A cash flow statement, when used in conjunction with other financial statements, provides information that enables users to evaluate the changes in net assets/equity of an entity, its financial structure (including its liquidity and solvency), and its ability to affect the amounts and timing of cash flows in order to adapt to changing circumstances and opportunities. It also enhances the comparability of the reporting of	6. توفر قائمة التدفقات النقدية - عند استخدامها مع قوائم مالية أخرى - معلومات تمكن المستخدمين من تقويم التغيرات في صافي أصول/حقوق ملكية الجهة وهيكلها المالي (بما في ذلك سيولتها وملاءتها) وقدرتها على التأثير على مبالغ وتوقيت التدفقات النقدية، من أجل التكيف مع الظروف المتغيرة والفرص. كما أنها تعزز من قابلية المقارنة بين ما تقدمه جهات مختلفة من تقارير حول أدائها التشغيلي، لأنها تزيل آثار	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
operating performance by different entities, because it eliminates the effects of using different accounting treatments for the same transactions and other events.	استخدام معالجات محاسبية مختلفة لنفس المعاملات والأحداث الأخرى.		
7. Historical cash flow information is often used as an indicator of the amount, timing, and certainty of future cash flows. It is also useful in checking the accuracy of past assessments of future cash flows.	7. غالباً ما تُستخدم معلومات التدفقات النقدية التاريخية على أنها مؤشر على مبلغ وتوقيت ودرجة تأكيد التدفقات النقدية المستقبلية. وهي أيضاً مفيدة في فحص دقة التقديرات الماضية للتدفقات النقدية المستقبلية.	لا	
Definitions	تعريفات		
8. The following terms are used in this Standard with the meanings specified: <u>Cash</u> comprises cash on hand and demand deposits. <u>Cash equivalents</u> are short-term, highly liquid investments that are readily convertible to known amounts of cash and which are subject to an insignificant risk of changes in value. <u>Cash flows</u> are inflows and outflows of cash and cash equivalents. <u>Control</u> : An entity controls another entity when the entity is exposed, or has rights, to variable benefits from its involvement with the other entity and has the ability	8. تستخدم المصطلحات التالية في هذا المعيار بالمعنى المحدد قرين كل منها: <u>النقد</u> يشمل النقد في الصندوق والودائع تحت الطلب. <u>مُعادلات النقد</u> هي استثمارات قصيرة الأجل، عالية السيولة، تكون قابلة للتحويل بسهولة إلى مبالغ معلومة من النقد، وتكون عرضة لمخاطر ضئيلة للتغيرات في القيمة. <u>التدفقات النقدية</u> هي التدفقات الداخلة والتدفقات الخارجة من النقد ومُعادلات النقد. <u>السيطرة</u> : تكون الجهة مسيطرة على جهة أخرى عندما تكون الجهة معرضة إلى، أو لها حقوق في، منافع متغيرة من ارتباطها بالجهة الأخرى، ويكون لديها القدرة	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
to affect the nature or amount of those benefits through its power over the other entity. <u>Financing activities</u> are activities that result in changes in the size and composition of the contributed capital and borrowings of the entity. <u>Investing activities</u> are the acquisition and disposal of long-term assets and other investments not included in cash equivalents. <u>Operating activities</u> are the activities of the entity that are not investing or financing activities. <u>Reporting date</u> means the date of the last day of the reporting period to which the financial statements relate. Terms defined in other IPSASs are used in this Standard with the same meaning as in those Standards, and are reproduced in the Glossary of Defined Terms published separately.	على التأثير على طبيعة أو مقدار تلك المنافع من خلال سلطتها على الجهة الأخرى. <u>الأنشطة التمويلية</u> هي أنشطة ينتج عنها تغيرات في حجم وتكوين رأس المال المساهم به واقتراض الجهة. <u>الأنشطة الاستثمارية</u> هي اقتناء واستبعاد الأصول طويلة الأجل والاستثمارات الأخرى غير المضمنة في مُعادلات النقد. <u>الأنشطة التشغيلية</u> هي أنشطة الجهة التي لا تعد أنشطة استثمارية أو أنشطة تمويلية. <u>تاريخ القوائم المالية</u> هو تاريخ آخر يوم في الفترة التي تغطيها القوائم المالية. وفي هذا المعيار، تُستخدم المصطلحات المعروفة في معايير المحاسبة للقطاع العام الأخرى بالمعنى نفسه الذي وردت به في تلك المعايير، كما عُرضت هذه المصطلحات في قائمة المصطلحات المعرفة الواردة في نهاية دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام.		
Cash and Cash Equivalents	النقد ومُعادلات النقد		
9. Cash equivalents are held for the purpose of meeting short term cash commitments rather than for investment or other purposes. For an investment to	9. يُحتفظ بمُعادلات النقد لغرض الوفاء بالالتزامات النقدية قصيرة الأجل، وليس للاستثمار أو لأغراض أخرى. ولكي يعد الاستثمار معادلاً للنقد، فإنه يجب أن يكون	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
qualify as a cash equivalent, it must be readily convertible to a known amount of cash and be subject to an insignificant risk of changes in value. Therefore, an investment normally qualifies as a cash equivalent only when it has a short maturity of, say, three months or less from the date of acquisition. Equity investments are excluded from cash equivalents unless they are, in substance, cash equivalents.	قابلاً للتحويل بسهولة إلى مبلغ معلوم من النقد، وأن يكون عرضه لمخاطر ضئيلة للتغيرات في القيمة. وبناءً عليه، يُعد الاستثمار - عادة - معادلاً للنقد فقط عندما يكون له أجل استحقاق قصير، مثلاً، ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ الاقتناء. تُستبعد الاستثمارات في حقوق الملكية من مُعَادِلَات النقد ما لم تكن - في جوهرها - مُعَادِلَة للنقد.		
10. Bank borrowings are generally considered to be financing activities. However, in some countries, bank overdrafts that are repayable on demand form an integral part of an entity's cash management. In these circumstances, bank overdrafts are included as a component of cash and cash equivalents. A characteristic of such banking arrangements is that the bank balance often fluctuates from being positive to overdrawn.	10. يُعَدُّ الاقتراض من البنوك بشكل عام - أنشطة تمويلية. وبالرغم من ذلك، في بعض الدول، يشكل السحب على المكشوف من البنوك، الذي يكون واجب السداد عند الطلب، جزءاً لا يتجزأ من إدارة النقد لدى الجهة. في هذه الظروف، يُضمن السحب على المكشوف من البنوك على أنه أحد مكونات النقد ومُعَادِلَات النقد. ومن خصائص مثل هذه الترتيبات البنكية أن رصيد الحساب البنكي يتقلب - كثيراً - من كونه موجباً ليصبح مكشوفاً.	لا	
11. Cash flows exclude movements between items that constitute cash or cash equivalents, because these components are part of the cash management of an entity rather than part of its operating, investing, and	11. يُستبعد من التدفقات النقدية الحركات بين البنود التي تشكل نقداً أو مُعَادِلَات نقد نظراً لأن هذه المكونات تعد جزءاً من إدارة النقد لدى الجهة وليست جزءاً من أنشطتها التشغيلية والاستثمارية والتمويلية. وتشمل إدارة النقد استثمار النقد الفائض في مُعَادِلَات النقد.	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
financing activities. Cash management includes the investment of excess cash in cash equivalents.			
Economic Entity	الجهة الاقتصادية		
12. The term economic entity is used in this Standard to define, for financial reporting purposes, a group of entities comprising the controlling entity and any controlled entities.	12. لأغراض التقرير المالي، يُستخدم مصطلح "الجهة الاقتصادية" في هذا المعيار بمعنى مجموعة من الجهات تشمل الجهة المسيطرة وأي جهات مسيطر عليها.	لا	
13. Other terms sometimes used to refer to an economic entity include administrative entity, financial entity, consolidated entity, and group.	13. تتضمن المصطلحات الأخرى التي تستخدم أحياناً للإشارة إلى الجهة الاقتصادية "الجهة الإدارية"، و"الجهة المالية"، و"الجهة الموحدة"، و"المجموعة".	لا	
14. An economic entity may include entities with both social policy and commercial objectives. For example, a government housing department may be an economic entity that includes entities that provide housing for a nominal charge, as well as entities that provide accommodation on a commercial basis.	14. قد تتضمن الجهة الاقتصادية جهات ذات أهداف تتعلق بتنفيذ سياسات اجتماعية بالإضافة إلى أهداف تجارية. فعلى سبيل المثال، قد تكون وزارة إسكان جهة اقتصادية تتضمن جهات توفر مساكن بمقابل رمزي، بالإضافة إلى جهات أخرى توفر سكناً على أساس تجاري.	لا	
Future Economic Benefits or Service Potential	المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المتوقعة		
15. Assets provide a means for entities to achieve their objectives. Assets that are used to deliver goods and services in accordance with an entity's objectives, but which do not directly generate net cash inflows, are	15. توفر الأصول وسيلة للجهات لتحقيق أهدافها. وغالباً ما توصف الأصول التي تُستخدم في تقديم السلع والخدمات وفقاً لأهداف الجهة، ولا تُولد - بشكل مباشر - تدفقات نقدية صافية، بأنها أصول تنطوي على	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
often described as embodying service potential. Assets that are used to generate net cash inflows are often described as embodying future economic benefits. To encompass all the purposes to which assets may be put, this Standard uses the term "future economic benefits or service potential" to describe the essential characteristic of assets.	خدمات متوقعة. أما الأصول التي تُستخدم لتوليد تدفقات نقدية صافية، فغالباً ما توصف بأنها تنطوي على منافع اقتصادية مستقبلية. ولكي يكون هذا المعيار شاملاً لجميع الأغراض التي تستخدم فيها الأصول، فإنه يستخدم مصطلح "المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المتوقعة" لوصف السمة الأساسية للأصول.		
Government Business Enterprises	منشآت قطاع الأعمال الحكومية		
16. [Deleted].	16. [حذفت].	لا	
Net Assets/Equity	صافي الأصول / حقوق الملكية		
17. Net assets/equity is the term used in this Standard to refer to the residual measure in the statement of financial position (assets less liabilities). Net assets/equity may be positive or negative. Other terms may be used in place of net assets/equity, provided that their meaning is clear.	17. يُستخدم مصطلح "صافي الأصول/حقوق الملكية" في هذا المعيار للإشارة إلى القيمة المتبقية في قائمة المركز المالي (الأصول مطروحاً منها الالتزامات). قد يكون صافي الأصول/حقوق الملكية موجباً أو سالباً. ويجوز أن تُستخدم مصطلحات أخرى بدلاً من "صافي الأصول/حقوق الملكية"، شريطة أن يكون معناها واضحاً.	لا	
Presentation of a Cash Flow Statement	عرض قائمة التدفقات النقدية		
18. The cash flow statement shall report cash flows during the period classified by operating, investing, and financing activities.	18. يجب أن تعرض قائمة التدفقات النقدية التدفقات النقدية خلال الفترة مصنفة بحسب الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية.	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
19. An entity presents its cash flows from operating, investing, and financing activities in a manner that is most appropriate to its activities. Classification by activity provides information that allows users to assess the impact of those activities on the financial position of the entity, and the amount of its cash and cash equivalents. This information may also be used to evaluate the relationships among those activities.	19. تعرض الجهة تدفقاتها النقدية من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية بالطريقة الأنسب لأنشطتها. ويوفر التصنيف بحسب النشاط معلومات تسمح للمستخدمين بتقدير تأثير تلك الأنشطة على المركز المالي للجهة، وعلى مبلغ ما تمتلكه من نقد ومُعادلات النقد. وقد تستخدم هذه المعلومات - أيضاً - في تقويم العلاقات بين تلك الأنشطة.	لا	
20. A single transaction may include cash flows that are classified differently. For example, when the cash repayment of a loan includes both interest and capital, the interest element may be classified as an operating activity and the capital element classified as a financing activity.	20. قد تتضمن المعاملة الواحدة تدفقات نقدية تُصنف بشكل مختلف. على سبيل المثال: عندما يتضمن التسديد النقدي لقرض كلاً من الفائدة وأصل القرض، فيمكن أن يُصنف عنصر الفائدة على أنه نشاط تشغيلي، ويُصنف عنصر أصل القرض على أنه نشاط تمويلي.	لا	
Operating Activities	الأنشطة التشغيلية		
21. The amount of net cash flows arising from operating activities is a key indicator of the extent to which the operations of the entity are funded: a. By way of taxes (directly and indirectly); or b. From the recipients of goods and services provided by the entity.	21. يُعد مبلغ صافي التدفقات النقدية الناشئة عن الأنشطة التشغيلية مؤشراً رئيساً على المدى الذي يتم به تمويل عمليات الجهة: أ. عن طريق الضرائب (بشكل مباشر وبشكل غير مباشر)؛ أو ب. من متلقي السلع والخدمات التي تقدمها الجهة.	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
The amount of the net cash flows also assists in showing the ability of the entity to maintain its operating capability, repay obligations, pay a dividend or similar distribution to its owner, and make new investments, without recourse to external sources of financing. The consolidated whole- of-government operating cash flows provide an indication of the extent to which a government has financed its current activities through taxation and charges. Information about the specific components of historical operating cash flows is useful, in conjunction with other information, in forecasting future operating cash flows.	ويساعد مبلغ صافي التدفقات النقدية - أيضاً - في إظهار قدرة الجهة على المحافظة على قدرتها التشغيلية، وتسديد الواجبات، وتسديد توزيعات أرباح أو توزيعات مماثلة إلى مالكيها، والقيام باستثمارات جديدة، دون اللجوء إلى مصادر تمويل خارجية. وتوفر التدفقات النقدية التشغيلية الموحدة للحكومة ككل مؤشراً على المدى الذي قد مولت به الحكومة أنشطتها الحالية من خلال الضرائب والرسوم. وتُعد المعلومات عن المكونات المحددة للتدفقات النقدية التشغيلية التاريخية مفيدة، عند استخدامها مع معلومات أخرى، في توقع التدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية.		
22. Cash flows from operating activities are primarily derived from the principal cash-generating activities of the entity. Examples of cash flows from operating activities are: a. Cash receipts from taxes, levies, and fines; b. Cash receipts from charges for goods and services provided by the entity; c. Cash receipts from grants or transfers and other appropriations or other budget authority made by central government or other public sector entities;	22. تُستمد التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية - بشكل رئيس - من الأنشطة المولدة للنقد الرئيسية للجهة. من أمثلة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ما يلي: أ. المقبوضات النقدية من الضرائب والرسوم والغرامات؛ و ب. المقبوضات النقدية من الرسوم التي تُستوفى مقابل السلع والخدمات التي تقدمها الجهة؛ و ج. المقبوضات النقدية من المنح أو التحويلات والمخصصات المالية أخرى أو اعتمادات الموازنة	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
d. Cash receipts from royalties, fees, commissions, and other revenue; da. Cash payments to beneficiaries of social benefit schemes; e. Cash payments to other public sector entities to finance their operations (not including loans); f. Cash payments to suppliers for goods and services; g. Cash payments to and on behalf of employees; h. Cash receipts and cash payments of an insurance entity for premiums and claims, annuities, and other policy benefits; i. Cash payments of local property taxes or income taxes (where appropriate) in relation to operating activities; j. Cash receipts and payments from contracts held for dealing or trading purposes; k. Cash receipts or payments from discontinued operations; and l. Cash receipts or payments in relation to litigation settlements.	الأخرى المقدمة من الحكومة المركزية أو جهات قطاع عام أخرى؛ و د. المقبوضات النقدية من رسوم الامتياز والأتعاب والعمولات والإيرادات الأخرى؛ و دأ. المدفوعات النقدية إلى المستفيدين من خطط المنافع الاجتماعية؛ و هـ. المدفوعات النقدية إلى جهات قطاع عام أخرى لتمويل عملياتها (لا تتضمن القروض)؛ و و. المدفوعات النقدية للموردين مقابل السلع والخدمات؛ و ز. المدفوعات النقدية للموظفين، وبالنيابة عنهم؛ و ح. المقبوضات النقدية والمدفوعات النقدية من قبل منشأة التأمين، مقابل أقساط التأمين والمطالبات والدفعات السنوية، والمنافع الأخرى بموجب وثائق التأمين؛ و ط. المدفوعات النقدية للضرائب المحلية على العقارات أو الضرائب المحلية على الدخل (حيثما يكون ذلك منطبقاً) فيما يتعلق بالأنشطة التشغيلية؛ و ي. المقبوضات والمدفوعات النقدية من عقود محتفظ بها لأغراض التعامل أو المتاجرة؛ و		

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
Some transactions, such as the sale of an item of plant, may give rise to a gain or loss that is included in surplus or deficit. The cash flows relating to such transactions are cash flows from investing activities. However, cash payments to construct or acquire assets held for rental to others and subsequently held for sale as described in paragraph 83A of IPSAS 45, <i>Property, Plant, and Equipment</i> are cash flows from operating activities. The cash receipts from rents and subsequent sales of such assets are also cash flows from operating activities.	ك. المقبوضات أو المدفوعات النقدية من العمليات غير المستمرة؛ و ل. المقبوضات أو المدفوعات النقدية المتعلقة بالتسويات القضائية. قد ينشأ عن بعض المعاملات، مثل بيع بند من بنود الآلات، مكسب أو خسارة تُضمن في الفائض أو العجز. وتعد التدفقات النقدية المتعلقة بمثل هذه المعاملات تدفقات نقدية من الأنشطة الاستثمارية. بالرغم من ذلك، تعد المدفوعات النقدية لإنشاء أو اقتناء أصول يُحتفظ بها للتأجير للغير ولاحقاً يُحتفظ بها للبيع كما هو موضح في الفقرة 83أ من معيار المحاسبة للقطاع العام 45، <i>العقارات والآلات والمعدات</i>، تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية. وتُعد المقبوضات النقدية من الإيجارات ومن المبيعات اللاحقة لمثل هذه الأصول - أيضاً - تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية.		
23. An entity may hold securities and loans for dealing or trading purposes, in which case they are similar to inventory acquired specifically for resale. Therefore, cash flows arising from the purchase and sale of dealing or trading securities are classified as operating activities. Similarly, cash advances and loans made by public financial institutions are usually classified as	23. قد تحتفظ الجهة بأوراق مالية وقروض لأغراض التعامل أو المتاجرة، حيث تشبه في هذه الحالة المخزون المُقتنى - تحديداً - لإعادة البيع. وبناءً عليه، تُصنّف التدفقات النقدية الناشئة عن شراء وبيع أوراق مالية يحتفظ بها للتعامل أو المتاجرة على أنها أنشطة تشغيلية. وبالمثل، تُصنّف - عادة - السلف والقروض النقدية التي تقدمها المؤسسات المالية العامة على أنها أنشطة تشغيلية نظراً لأنها تتعلق بالنشاط المولد للنقد الرئيس لتلك	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
operating activities, since they relate to the main cash-generating activity of that entity.	الجهات.		
24. In some jurisdictions, governments or other public sector entities will appropriate or authorize funds to entities to finance the operations of an entity, and no clear distinction is made for the disposition of those funds between current activities, capital works, and contributed capital. Where an entity is unable to separately identify appropriations or budgetary authorizations into current activities, capital works, and contributed capital, the appropriation or budget authorization should be classified as cash flows from operations, and this fact should be disclosed in the notes to the financial statements.	24. في بعض الدول، تقوم الحكومات أو جهات قطاع عام أخرى بتخصيص أو اعتماد أموال لتمويل عمليات جهة، ولا يكون هناك تمييز واضح للتصرف في تلك الأموال بين الأنشطة الحالية، والأعمال الرأسمالية، ورأس المال المساهم به. وعندما تكون الجهة غير قادرة على أن تحدد - بشكل منفصل - المخصصات أو اعتمادات الموازنة على أنها أنشطة حالية، أو أعمال رأسمالية، أو رأس مال مساهم به، فإنه يتعين تصنيف المخصصات أو اعتمادات الموازنة على أنها تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية، ويتعين الإفصاح عن هذه الحقيقة في الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية.	لا	
Investing Activities	الأنشطة الاستثمارية		
25. The separate disclosure of cash flows arising from investing activities is important because the cash flows represent the extent to which cash outflows have been made for resources that are intended to contribute to the entity's future service delivery. Only cash outflows that result in a recognized asset in the statement of financial position are eligible for classification as	25. يُعد الإفصاح - بشكل منفصل - عن التدفقات النقدية الناشئة عن الأنشطة الاستثمارية مهماً نظراً لأن التدفقات النقدية تعبر عن مدى ما تم من تدفقات نقدية خارجة على موارد يقصد بها أن تسهم في تقديم الجهة للخدمات مستقبلاً. والتدفقات النقدية الخارجة المؤهلة للتصنيف على أنها أنشطة استثمارية هي - فقط - تلك التي ينتج عنها أصل يُثبت في قائمة المركز	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
investing activities. Examples of cash flows arising from investing activities are: a. Cash payments to acquire property, plant, and equipment, intangibles, and other long-term assets. These payments include those relating to capitalized development costs and self-constructed property, plant, and equipment; b. Cash receipts from sales of property, plant, and equipment, intangibles, and other long-term assets; c. Cash payments to acquire equity or debt instruments of other entities and interests in joint ventures (other than payments for those instruments considered to be cash equivalents or those held for dealing or trading purposes); d. Cash receipts from sales of equity or debt instruments of other entities and interests in joint ventures (other than receipts for those instruments considered to be cash equivalents and those held for dealing or trading purposes);	المالي. ومن أمثلة التدفقات النقدية الناشئة عن الأنشطة الاستثمارية ما يلي: أ. المدفوعات النقدية لاقتناء العقارات والآلات والمعدات، والأصول غير الملموسة، والأصول طويلة الأجل الأخرى. وتتضمن هذه المدفوعات تلك المتعلقة بتكاليف التطوير المُرسمة، والعقارات والآلات والمعدات المنشأة ذاتياً؛ و ب. المقبوضات النقدية من مبيعات العقارات والآلات والمعدات، والأصول غير الملموسة، والأصول طويلة الأجل الأخرى؛ و ج. المدفوعات النقدية لاقتناء أدوات حقوق ملكية أو أدوات دين صادرة عن جهات أخرى، والحصص في المشاريع المشتركة (بخلاف المدفوعات لتلك الأدوات التي تعد مُعادلة للنقد، أو تلك المحتفظ بها لأغراض التعامل أو المتاجرة)؛ و د. المقبوضات النقدية من بيع أدوات حقوق ملكية أو أدوات دين صادرة عن جهات أخرى، والحصص في المشاريع المشتركة (بخلاف المقبوضات النقدية من تلك الأدوات التي تعد مُعادلة للنقد، أو تلك المحتفظ بها لأغراض التعامل أو المتاجرة)؛ و		

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
e. Cash advances and loans made to other parties (other than advances and loans made by a public financial institution); f. Cash receipts from the repayment of advances and loans made to other parties (other than advances and loans of a public financial institution); g. Cash payments for futures contracts, forward contracts, option contracts, and swap contracts, except when the contracts are held for dealing or trading purposes, or the payments are classified as financing activities; and h. Cash receipts from futures contracts, forward contracts, option contracts, and swap contracts, except when the contracts are held for dealing or trading purposes, or the receipts are classified as financing activities. When a contract is accounted for as a hedge of an identifiable position, the cash flows of the contract are classified in the same manner as the cash flows of the position being hedged.	هـ. السلف والقروض النقدية المقدمة لأطراف أخرى (بخلاف السلف والقروض المقدمة من قبل مؤسسة مالية عامة)؛ و و. المقبوضات النقدية من تسديد السلف والقروض المقدمة لأطراف أخرى (بخلاف السلف والقروض المقدمة من قبل مؤسسة مالية عامة)؛ و ز. المدفوعات النقدية للعقود المستقبلية، والعقود الآجلة، وعقود الخيارات، وعقود المقايضات، باستثناء عندما يُحتفظ بالعقود لأغراض التعامل أو المتاجرة، أو عندما تُصنف المدفوعات على أنها أنشطة تمويلية؛ و ح. المقبوضات النقدية من العقود المستقبلية، والعقود الآجلة، وعقود الخيارات، وعقود المقايضات، باستثناء ما يُحتفظ به من العقود لأغراض التعامل أو المتاجرة، أو عندما تُصنف المقبوضات على أنها أنشطة تمويلية. عندما تتم المحاسبة عن عقد على أنه تحوُّط لمركز قابل للتحديد، فإن التدفقات النقدية للعقد تُصنّف بنفس طريقة تصنيف التدفقات النقدية للمركز المتحوُّط له.		
Financing Activities	الأنشطة التمويلية		

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
26. The separate disclosure of cash flows arising from financing activities is important, because it is useful in predicting claims on future cash flows by providers of capital to the entity. Examples of cash flows arising from financing activities are: a. Cash proceeds from issuing debentures, loans, notes, bonds, mortgages, and other short or long-term borrowings; b. Cash repayments of amounts borrowed; and c. Cash payments by a lessee for the reduction of the outstanding liability relating to a lease.	26. يُعد الإفصاح - بشكل منفصل - عن التدفقات النقدية الناشئة عن الأنشطة التمويلية مهماً، نظراً لكونه مفيد في توقع المطالبات على التدفقات النقدية المستقبلية من قبل مقدمي رأس المال للجهة. ومن أمثلة التدفقات النقدية الناشئة عن الأنشطة التمويلية ما يلي: أ. المتحصلات النقدية من إصدار وثائق مديونية غير مغطاة برهن، وقروض، وكمبيالات، وسندات، وقروض مضمونة برهن عقاري، وغيرها من أنواع الاقتراض قصير أو طويل الأجل؛ و ب. التسديدات النقدية للمبالغ المقرضة؛ و ج. المدفوعات النقدية من قبل المستأجر لتخفيض الالتزام القائم المتعلق بعقد إيجار.	لا	
Reporting Cash Flows from Operating Activities	التقرير عن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية		
27. An entity shall report cash flows from operating activities using either: a. The direct method, whereby major classes of gross cash receipts and gross cash payments are disclosed; or b. The indirect method, whereby surplus or deficit is adjusted for the effects of transactions of a noncash nature, any deferrals or accruals of past	27. يجب على الجهة التقرير عن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية باستخدام أي مما يلي: أ. الطريقة المباشرة، وبموجبها يُفصح عن الفئات الرئيسية لإجمالي المقبوضات النقدية وإجمالي المدفوعات النقدية؛ أو ب. الطريقة غير المباشرة، وبموجبها يُعدل الفائض أو العجز بآثار المعاملات ذات الطبيعة غير النقدية، وبأية مبالغ مؤجلة أو مستحقة عن مقبوضات أو	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
or future operating cash receipts or payments, and items of revenue or expense associated with investing or financing cash flows.	مدفوعات نقدية تشغيلية سابقة أو مستقبلية، وبنود الإيرادات أو المصروفات المرتبطة بالتدفقات النقدية الاستثمارية أو التمويلية.		
28. Entities are encouraged to report cash flows from operating activities using the direct method. The direct method provides information that (a) may be useful in estimating future cash flows, and (b) not available under the indirect method. Under the direct method, information about major classes of gross cash receipts and gross cash payments may be obtained either: a. From the accounting records of the entity; or b. By adjusting operating revenues, operating expenses (interest and similar revenue, and interest expense and similar charges for a public financial institution), and other items in the statement of financial performance for: i. Changes during the period in inventories and operating receivables and payables; ii. Other noncash items; and iii. Other items for which the cash effects are investing or financing cash flows.	28. تُشجع الجهات على التقرير عن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية باستخدام الطريقة المباشرة. توفر الطريقة المباشرة معلومات (أ) قد تكون مفيدة في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية، و(ب) لا تكون متاحة بموجب الطريقة غير المباشرة. بموجب الطريقة المباشرة يمكن الحصول على المعلومات عن الفئات الرئيسية لإجمالي المقبوضات النقدية وإجمالي المدفوعات النقدية إما: أ. من السجلات المحاسبية للجهة؛ أو ب. بتعديل الإيرادات التشغيلية والمصروفات التشغيلية (بالنسبة لمؤسسة مالية عامة: إيرادات الفائدة والإيرادات المماثلة لها، ومصروفات الفائدة والأعباء المماثلة لها)، والبنود الأخرى في قائمة الأداء المالي بما يلي: (1) التغيرات - خلال الفترة - في المخزون والذمم التشغيلية المدينة والذمم التشغيلية الدائنة؛ و (2) البنود غير النقدية الأخرى؛ و	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
	(3) البنود الأخرى التي تكون آثارها النقدية هي تدفقات نقدية استثمارية أو تمويلية.		
29. Entities reporting cash flows from operating activities using the direct method are also encouraged to provide a reconciliation of the surplus/deficit from ordinary activities with the net cash flow from operating activities. This reconciliation may be provided as part of the cash flow statement or in the notes to the financial statements.	29. تُشجع - أيضاً - الجهات التي تقوم بالتقرير عن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية باستخدام الطريقة المباشرة على تقديم مطابقة بين الفائض/العجز من الأنشطة العادية وصافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية. ويجوز تقديم هذه المطابقة على أنها جزء من قائمة التدفقات النقدية أو في الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية.	لا	
30. Under the indirect method, the net cash flow from operating activities is determined by adjusting surplus or deficit from ordinary activities for the effects of: a. Changes during the period in inventories and operating receivables and payables; b. Non-cash items such as depreciation, provisions, deferred taxes, unrealized foreign currency gains and losses, undistributed surpluses of associates, and non-controlling interests; and c. All other items for which the cash effects are investing or financing cash flows. d. [Deleted]	30. بموجب الطريقة غير المباشرة، يُحدد صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية من خلال تعديل الفائض أو العجز من الأنشطة العادية بآثار ما يلي: أ. التغيرات - خلال الفترة - في المخزون والذمم التشغيلية المدينة والذمم التشغيلية الدائنة؛ و ب. البنود غير النقدية، مثل الاستهلاك، والمخصصات، والضرائب المؤجلة، ومكاسب وخسائر العملات الأجنبية غير المحققة، وفوائض الجهات الزميلة غير الموزعة، والحصص غير المسيطرة؛ و ج. جميع البنود الأخرى التي تكون آثارها النقدية هي تدفقات نقدية استثمارية أو تمويلية. د. [محذفت].	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
Reporting Cash Flows from Investing and Financing Activities	التقرير عن التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية		
31. An entity shall report separately major classes of gross cash receipts and gross cash payments arising from investing and financing activities, except to the extent that cash flows described in paragraphs 32 and 35 are reported on a net basis.	31. يجب على الجهة التقرير - بشكل منفصل - عن الفئات الرئيسة لإجمالي المقبوضات النقدية وإجمالي المدفوعات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية، باستثناء ما يتم التقرير عنه على أساس صافي من التدفقات النقدية الموضحة في الفقرتين 32 و35.	لا	
Reporting Cash Flows on a Net Basis	التقرير عن التدفقات النقدية على أساس صافي		
32. Cash flows arising from the following operating, investing, or financing activities may be reported on a net basis: a. Cash receipts collected and payments made on behalf of customers, taxpayers, or beneficiaries when the cash flows reflect the activities of the other party rather than those of the entity; and	32. يمكن التقرير عن التدفقات النقدية الناشئة عن الأنشطة التشغيلية أو الاستثمارية أو التمويلية التالية على أساس صافي: أ. المقبوضات النقدية المحصلة والمدفوعات المسددة بالنيابة عن العملاء أو دافعي الضرائب أو المستفيدين، عندما تعكس التدفقات النقدية أنشطة الطرف الآخر (العميل، أو المكلف بالضرائب، أو المستفيد) وليس أنشطة الجهة؛ و	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
b. Cash receipts and payments for items in which the turnover is quick, the amounts are large, and the maturities are short.	ب. المقبوضات والمدفوعات النقدية للبنود التي تكون معدلات دورانها سريعة، ومبالغها كبيرة، وآجال استحقاقها قصيرة.		
33. Paragraph 32(a) refers only to transactions where the resulting cash balances are controlled by the reporting entity. Examples of such cash receipts and payments include: a. The collection of taxes by one level of government for another level of government, not including taxes collected by a government for its own use as part of a tax-sharing arrangement; b. The acceptance and repayment of demand deposits of a public financial institution; c. Funds held for customers by an investment or trust entity; and d. Rents collected on behalf of, and paid over to, the owners of properties.	33. تشير الفقرة 32(أ) - فقط - إلى المعاملات التي تكون الأرصدة النقدية الناتجة عنها مسيطر عليها من قبل الجهة المعدة للقوائم المالية. ومن أمثلة مثل هذه المقبوضات والمدفوعات النقدية ما يلي: أ. تحصيل الضرائب من قبل مستوى من الحكومة نيابة عن مستوى آخر من الحكومة، ولا يتضمن ذلك الضرائب التي تحصلها حكومة لاستخدامها الخاص كجزء من ترتيب لتقاسم الضرائب؛ و ب. قبول وتسديد الودائع تحت الطلب من قبل مؤسسة مالية عامة؛ و ج. الأموال المحتفظ بها للعملاء من قبل جهة استثمارية أو جهة إدارة أوقاف؛ و د. الإيجارات المحصلة نيابة عن ملاك العقارات والمدفوعة لهم.	لا	
34. Examples of cash receipts and payments referred to in paragraph 32(b) are advances made for, and the repayment of: a. The purchase and sale of investments; and	34. من أمثلة المقبوضات والمدفوعات النقدية المشار إليها في الفقرة 32(ب) السلف المقدمة، والتسديدات لما يلي: أ. شراء وبيع الاستثمارات؛ و	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
b. Other short-term borrowings, for example, those that have a maturity period of three months or less	ب. عمليات الاقتراض قصيرة الأجل الأخرى، على سبيل المثال، تلك التي تكون فترة استحقاقها ثلاثة أشهر أو أقل.		
35. Cash flows arising from each of the following activities of a public financial institution may be reported on a net basis: a. Cash receipts and payments for the acceptance and repayment of deposits with a fixed maturity date; b. The placement of deposits with, and withdrawal of deposits from, other financial institutions; and c. Cash advances and loans made to customers and the repayment of those advances and loans.	35. يمكن التقرير عن التدفقات النقدية الناشئة عن كلٍ من الأنشطة التالية لمؤسسة مالية عامة على أساس صافي: أ. المقبوضات والمدفوعات النقدية المتعلقة بقبول وتسديد الودائع التي لها تاريخ استحقاق ثابت؛ و ب. إيداع الودائع في مؤسسات مالية أخرى وسحبها منها؛ و ج. السلف والقروض النقدية المقدمة للعملاء، وتسديد تلك السلف والقروض.	لا	
Foreign Currency Cash Flows	التدفقات النقدية بعملة أجنبية		
36. Cash flows arising from transactions in a foreign currency shall be recorded in an entity's functional currency by applying to the foreign currency amount the exchange rate between the functional currency and the foreign currency at the date of the cash flow.	36. يجب أن تُسجل التدفقات النقدية الناشئة عن معاملات بعملة أجنبية بالعملة الوظيفية للجهة من خلال تطبيق سعر الصرف بين العملة الوظيفية والعملية الأجنبية في تاريخ التدفق النقدي على المبلغ بالعملة الأجنبية.	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
37. The cash flows of a foreign controlled entity shall be translated at the exchange rates between the functional currency and the foreign currency at the dates of the cash flows.	37. يجب أن تُترجم التدفقات النقدية لجهة أجنبية مسيطر عليها بأسعار الصرف بين العملة الوظيفية والعملة الأجنبية في تواريخ التدفقات النقدية.	لا	
38. Cash flows denominated in a foreign currency are reported in a manner consistent with IPSAS 4, <i>The Effects of Changes in Foreign Exchange Rates</i> . This permits the use of an exchange rate that approximates the actual rate. For example, a weighted average exchange rate for a period may be used for recording foreign currency transactions or the translation of the cash flows of a foreign controlled entity. IPSAS 4 does not permit the use of the exchange rate at reporting date when translating the cash flows of a foreign controlled entity.	38. يتم التقرير عن التدفقات النقدية المُقومة بعملة أجنبية، بطريقة تتفق مع معيار المحاسبة للقطاع العام 4، <i>آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية</i> . وهذا يسمح باستخدام سعر صرف يقارب السعر الفعلي. على سبيل المثال، يمكن استخدام المتوسط المرجح لسعر الصرف للفترة في تسجيل المعاملات بعملة أجنبية، أو في ترجمة التدفقات النقدية لجهة أجنبية مسيطر عليها. ولا يسمح معيار المحاسبة للقطاع العام 4 باستخدام سعر الصرف في تاريخ القوائم المالية عند ترجمة التدفقات النقدية لجهة أجنبية مسيطر عليها.	لا	
39. Unrealized gains and losses arising from changes in foreign currency exchange rates are not cash flows. However, the effect of exchange rate changes on cash and cash equivalents held or due in a foreign currency is reported in the cash flow statement in order to reconcile cash and cash equivalents at the beginning and the end of the period. This amount is presented separately from cash flows from operating, investing,	39. لا تُعد المكاسب والخسائر غير المحققة الناشئة عن التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية تدفقات نقدية. وبالرغم من ذلك، فإنه يتم التقرير في قائمة التدفقات النقدية عن أثر التغيرات في أسعار الصرف على النقد ومُعادلات النقد المحتفظ بها أو المستحقة بعملة أجنبية في قائمة التدفقات النقدية من أجل مطابقة النقد ومُعادلات النقد في بداية ونهاية الفترة. ويُعرض هذا المبلغ - بشكل منفصل - عن التدفقات النقدية من	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
and financing activities, and includes the differences, if any, if those cash flows had been reported at end of period exchange rates.	الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، ويتضمن الفروقات - إن وجدت - في حالة ما إذا تم التقرير عن هذه التدفقات النقدية بأسعار صرف نهاية الفترة.		
Interest and Dividends or Similar Distributions	الفائدة وتوزيعات الأرباح أو التوزيعات المماثلة		
40. Cash flows from interest and dividends or similar distributions received and paid shall each be disclosed separately. Each shall be classified in a consistent manner from period to period as either operating, investing, or financing activities.	40. يجب أن يُفصّل - بشكل منفصل - عن كلٍ من التدفقات النقدية من الفائدة، وتوزيعات الأرباح أو التوزيعات المماثلة، المستلمة والمدفوعة. ويجب أن تُصنّف كل منها - بطريقة متسقة من فترة إلى أخرى - على أنها إما أنشطة تشغيلية، أو استثمارية، أو تمويلية.	لا	
41. The total amount of interest paid during a period is disclosed in the cash flow statement, whether it has been recognized as an expense in the statement of financial performance or capitalized in accordance with the allowed alternative treatment in IPSAS 5, <i>Borrowing Costs</i> .	41. يُفصّل عن مجموع مبلغ الفائدة المدفوعة خلال الفترة في قائمة التدفقات النقدية، سواء أثبتت على أنها مصروف في قائمة الأداء المالي، أو تمت رسملتها وفقاً للمعالجة البديلة المسموح بها في معيار المحاسبة للقطاع العام 5، <i>تكاليف الاقتراض</i> .	لا	
42. Interest paid and interest and dividends or similar distributions received are usually classified as operating cash flows for a public financial institution. However, there is no consensus on the classification of these cash flows for other entities. Interest paid and interest and dividends or similar distributions received may be classified as operating cash flows because they	42. تُصنّف الفائدة المدفوعة والفائدة وتوزيعات الأرباح أو التوزيعات المماثلة المستلمة - عادةً - على أنها تدفقات نقدية تشغيلية بالنسبة للمؤسسة المالية العامة. بالرغم من ذلك، لا يوجد إجماع على تصنيف هذه التدفقات النقدية بالنسبة للجهات الأخرى. فيمكن أن تُصنّف الفائدة المدفوعة، والفائدة وتوزيعات الأرباح أو التوزيعات المماثلة المستلمة، على أنها تدفقات نقدية	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
enter into the determination of surplus or deficit. Alternatively, interest paid and interest and dividends or similar distributions received may be classified as financing cash flows and investing cash flows respectively, because they are costs of obtaining financial resources or returns on investments.	تشغيلية نظراً لأنها تدخل في تحديد الفائض أو العجز. وبدلاً من ذلك، يمكن أن تُصنّف الفائدة المدفوعة، والفائدة وتوزيعات الأرباح أو التوزيعات المماثلة المستلمة، على أنها تدفقات نقدية تمويلية وتدفقات نقدية استثمارية على التوالي، نظراً لأنها تعد تكاليف للحصول على موارد مالية، أو عوائد على استثمارات.		
43. Dividends or similar distributions paid may be classified as a financing cash flow because they are a cost of obtaining financial resources. Alternatively, dividends or similar distributions paid may be classified as a component of cash flows from operating activities in order to assist users to determine the ability of an entity to make these payments out of operating cash flows.	43. يمكن أن تُصنّف توزيعات الأرباح أو التوزيعات المماثلة المدفوعة على أنها تدفق نقدي تمويلي نظراً لأنها تعد تكلفة للحصول على موارد مالية. وبدلاً من ذلك، يمكن أن تُصنّف توزيعات الأرباح أو التوزيعات المماثلة المدفوعة على أنها أحد مكونات التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية من أجل مساعدة المستخدمين على تحديد قدرة الجهة على القيام بهذه المدفوعات من التدفقات النقدية التشغيلية.	لا	
Taxes on Net Surplus	الضرائب على صافي الفائض		
44. Cash flows arising from taxes on net surplus shall be separately disclosed and shall be classified as cash flows from operating activities, unless they can be specifically identified with financing and investing activities.	44. يجب أن يُفصّل - بشكل منفصل - عن التدفقات النقدية الناشئة عن الضرائب على صافي الفائض، ويجب أن تُصنّف على أنها تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية، ما لم يكن من الممكن ربطها - بشكل محدد - بالأنشطة التمويلية والاستثمارية.	لا	
45. Public sector entities are generally exempt from taxes on net surpluses. However, some public sector entities	45. جهات القطاع العام - بشكل عام - معفاة من الضرائب على صافي الفائض. وبالرغم من ذلك، قد تعمل بعض	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
may operate under tax-equivalent regimes, where taxes are levied in the same way as they are on private sector entities.	جهات القطاع العام في ظل أنظمة معادلة للضرائب حيث تفرض الضرائب بالطريقة نفسها التي تُفرض بها على منشآت القطاع الخاص.		
46. Taxes on net surplus arise from transactions that give rise to cash flows that are classified as operating, investing, or financing activities in a cash flow statement. While tax expense may be readily identifiable with investing or financing activities, the related tax cash flows are often impracticable to identify, and may arise in a different period from the cash flows of the underlying transaction. Therefore, taxes paid are usually classified as cash flows from operating activities. However, when it is practicable to identify the tax cash flow with an individual transaction that gives rise to cash flows that are classified as investing or financing activities, the tax cash flow is classified as an investing or financing activity, as appropriate. When tax cash flows are allocated over more than one class of activity, the total amount of taxes paid is disclosed.	46. تنشأ الضرائب على صافي الفائض عن معاملات ينشأ عنها تدفقات نقدية تُصنف على أنها أنشطة تشغيلية، أو استثمارية، أو تمويلية في قائمة التدفقات النقدية. وبينما قد يكون من الممكن ربط مصروف الضريبة بسهولة بالأنشطة الاستثمارية أو التمويلية، إلا أنه - غالباً - يكون من غير العملي ربط التدفقات النقدية الضريبية المتعلقة بها، والتي قد تنشأ في فترة مختلفة عن فترة التدفقات النقدية للمعاملة التي نشأت عنها الضريبة. وبناءً عليه، تُصنّف - عادة - الضرائب المدفوعة على أنها تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية. وبالرغم من ذلك، عندما يكون من الممكن - عملياً - ربط التدفق النقدي الضريبي المتعلقة بمعاملة فردية ينشأ عنها تدفقات نقدية تُصنف على أنها أنشطة استثمارية أو تمويلية، فإن التدفق النقدي الضريبي يُصنف على أنه نشاط استثماري أو تمويلي، بحسب ما هو مناسب. عندما تُخصص التدفقات النقدية الضريبية على أكثر من فئة واحدة من الأنشطة، فإنه يُفصح عن مجموع مبلغ الضرائب المدفوعة.	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
Investments in Controlled Entities, Associates, and Joint Ventures	الاستثمارات في الجهات المسيطر عليها والجهات الزميلة والمشروعات المشتركة		
47. When accounting for an investment in an associate, a joint venture, or a controlled entity accounted for by use of the equity or cost method, an investor restricts its reporting in the cash flow statement to the cash flows between itself and the investee, for example, to dividends or similar distributions and advances.	47. عند المحاسبة عن استثمار في جهة زميلة أو مشروع مشترك أو جهة مسيطر عليها تتم المحاسبة عنها باستخدام طريقة حقوق الملكية أو طريقة التكلفة، فإن الجهة المستثمرة تقصر تقريرها - في قائمة التدفقات النقدية - على التدفقات النقدية بينها وبين الجهة المستثمر فيها، على سبيل المثال، على توزيعات الأرباح أو التوزيعات المماثلة والسلف.	لا	
48. An entity that reports its interest in an associate or a joint venture using the equity method includes in its cash flow statement the cash flows in respect of its investments in an associate or joint venture, and distributions and other payments or receipts between it and the associate or joint venture.	48. الجهة التي تقوم بالتقرير عن حصتها في جهة زميلة أو مشروع مشترك باستخدام طريقة حقوق الملكية، تُضمن - في قائمة التدفقات النقدية - التدفقات النقدية المتعلقة باستثماراتها في الجهة الزميلة أو المشروع المشترك، والتوزيعات، والمدفوعات أو المقبوضات الأخرى بينها وبين الجهة الزميلة أو المشروع المشترك.	لا	
Acquisitions and Disposals of Controlled Entities and Other Operating Units	الاستحواذ على جهات مسيطر عليها ووحدات تشغيلية أخرى، واستبعادها		
49. The aggregate cash flows arising from acquisitions and from disposals of controlled entities or other operating units shall be presented separately and classified as investing activities.	49. يجب أن تُعرض التدفقات النقدية المجمعة الناشئة عن معاملات الاستحواذ على جهات مسيطر عليها أو وحدات تشغيلية أخرى، ومعاملات استبعادها - بشكل منفصل - وأن تُصنف على أنها أنشطة استثمارية.	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
50. An entity shall disclose, in aggregate, in respect of both acquisitions and disposals of controlled entities or other operating units during the period, each of the following: a. The total purchase or disposal consideration; b. The portion of the purchase or disposal consideration discharged by means of cash and cash equivalents; c. The amount of cash and cash equivalents in the controlled entity or operating unit acquired or disposed of; and d. The amount of the assets and liabilities, other than cash or cash equivalents, recognized by the controlled entity or operating unit acquired or disposed of, summarized by each major category.	50. فيما يتعلق بكل من معاملات الاستحواذ على جهات مسيطر عليها أو وحدات تشغيلية أخرى، ومعاملات استبعادها، خلال الفترة، فإنه يجب على الجهة أن تفصح - بصورة مجمعة - عن كل مما يلي: أ. مجموع عوض الشراء أو الاستبعاد؛ و ب. الجزء من عوض الشراء أو الاستبعاد المسدد عن طريق نقد ومُعادلات نقد؛ و ج. مبلغ النقد ومُعادلات النقد في الجهة المسيطر عليها أو الوحدة التشغيلية المستحوذ عليها أو المستبعدة؛ و د. مبلغ الأصول والالتزامات بخلاف النقد أو مُعادلات النقد، المثبتة من قبل الجهة المسيطر عليها أو الوحدة التشغيلية المستحوذ عليها أو المستبعدة، ملخصة بحسب كل فئة رئيسية.	لا	
50A. An investment entity, as defined in IPSAS 35, <i>Consolidated Financial Statements</i> , need not apply paragraphs 50(c) or 50(d) to an investment in a controlled entity that is required to be measured at fair value through surplus or deficit. A controlling entity that is not itself an investment entity need not apply	50أ. لا يلزم الجهة الاستثمارية، كما عُرُفت في معيار المحاسبة للقطاع العام 35، <i>القوائم المالية الموحدة</i> ، أن تطبق الفقرة 50(ج) أو الفقرة 50(د) على استثمار في جهة مسيطر عليها يُتطلب أن يُقاس بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز. ولا يلزم الجهة المسيطرة التي ليست في حد ذاتها جهة استثمارية أن تطبق الفقرة	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
paragraphs 50(c) or 50(d) to an investment in a controlled investment entity to the extent that investment is measured at fair value through surplus or deficit.	50(ج) أو الفقرة 50(د) على استثمار في جهة استثمارية مسيطر عليها إلى الحد الذي يتم عنده قياس ذلك الاستثمار بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز.		
51. The separate presentation of the cash flow effects of acquisitions and disposals of controlled entities and other operating units as single line items, together with the separate disclosure of the amounts of assets and liabilities acquired or disposed of, helps to distinguish those cash flows from the cash flows arising from the other operating, investing and financing activities. The cash flow effects of disposals are not deducted from those of acquisitions.	51. إن عرض آثار التدفقات النقدية لمعاملات الاستحواذ على الجهات المسيطر عليها والوحدات التشغيلية الأخرى ومعاملات استبعادها - بشكل منفصل - كبنود مستقلة، مع الإفصاح - بشكل منفصل - عن مبالغ الأصول والالتزامات المكتناة أو المستبعدة؛ يساعد على تمييز تلك التدفقات النقدية عن التدفقات النقدية الناشئة عن الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية الأخرى. لا تُطرح آثار التدفقات النقدية لمعاملات الاستبعاد من آثار التدفقات النقدية لمعاملات الاستحواذ.	لا	
52. The aggregate amount of the cash paid or received as purchase or sale consideration is reported in the cash flow statement net of cash and cash equivalents acquired or disposed of.	52. يتم التقرير عن المبلغ المجمع للنقد المدفوع، أو المستلم، على أنه عوض شراء أو البيع في قائمة التدفقات النقدية بالصافي بعد طرح النقد ومُعادلته النقد المكتناة أو المستبعدة.	لا	
52A.Cash flows arising from changes in ownership interests in a controlled entity that do not result in a loss of control shall be classified as cash flows from financing activities, unless the controlled entity is held by an	52أ. يجب أن تُصنف التدفقات النقدية الناشئة عن التغيرات في حصص الملكية في جهة مسيطر عليها، لا ينتج عنها فقدان السيطرة، على أنها تدفقات نقدية من الأنشطة التمويلية، ما لم تكن الجهة المسيطر عليها محتفظاً بها	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
investment entity, as defined in IPSAS 35, or through a controlled investment entity, and is required to be measured at fair value through surplus or deficit.	من قبل جهة استثمارية، كما عُرِّفت في معيار المحاسبة للقطاع العام 35، أو محتفظاً بها من خلال جهة استثمارية مسيطر عليها، ويُطلب أن تُقاس بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز.		
52B.Changes in ownership interests in a controlled entity that do not result in a loss of control, such as the subsequent purchase or sale by a controlling entity of a controlled entity's equity instruments, are accounted for as equity transactions (see IPSAS 35), unless the controlled entity is held by an investment entity, or through a controlled investment entity, and is required to be measured at fair value through surplus or deficit. Accordingly, the resulting cash flows are classified in the same way as other transactions described in paragraph 26.	52ب. تتم المحاسبة عن التغيرات في حصص الملكية في جهة مسيطر عليها، التي لا ينتج عنها فقدان السيطرة، على أنها معاملات حقوق ملكية (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 35)، مثل قيام الجهة المسيطرة بالشراء أو البيع اللاحق لأدوات حقوق ملكية جهة مسيطر عليها، ما لم تكن الجهة المسيطر عليها محتفظاً بها من قبل جهة استثمارية، أو محتفظاً بها من خلال جهة استثمارية مسيطر عليها، ويُطلب أن تُقاس بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز. وبناءً على ذلك، تُصنف التدفقات النقدية الناتجة بنفس طريقة تصنيف المعاملات الأخرى الموضحة في الفقرة 26.	لا	
53. Assets and liabilities other than cash or cash equivalents of a controlled entity or operating unit acquired or disposed of are only required to be disclosed where the controlled entity or unit had previously recognized those assets or liabilities. For example, where a public sector entity that prepares reports under the cash basis is acquired by another public sector entity, the acquiring entity would not be	53. يُفصح عن أصول والتزامات الجهة المسيطر عليها أو الوحدة التشغيلية المستحوذ عليها أو المستبعدة، بخلاف النقد أو مُعادلات النقد - فقط - حينما تكون الجهة المسيطر عليها أو الوحدة قد أثبتت سابقاً هذه الأصول أو الالتزامات. فعلى سبيل المثال، حينما يُستحوذ على جهة قطاع عام تعد تقاريرها بموجب الأساس النقدي من قبل جهة قطاع أخرى، فإن الجهة المستحوذة لن تكون مطالبة بالإفصاح عن أصول	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
required to disclose the assets and liabilities (other than cash and cash equivalents) of the entity acquired, as that entity would not have recognized noncash assets or liabilities.	والتزامات الجهة المستحوذ عليها (بخلاف النقد ومُعادلات النقد)، لأن تلك الجهة لم تكن قد أثبتت الأصول غير النقدية أو الالتزامات غير النقدية.		
Noncash Transactions	المعاملات غير النقدية		
54. Investing and financing transactions that do not require the use of cash or cash equivalents shall be excluded from a cash flow statement. Such transactions shall be disclosed elsewhere in the financial statements in a way that provides all the relevant information about these investing and financing activities.	54. يجب أن تُستبعد المعاملات الاستثمارية والتمويلية التي لا تتطلب استخدام نقد أو مُعادلات نقد من قائمة التدفقات النقدية. ويجب أن يُفصح عن مثل هذه المعاملات في مكان آخر في القوائم المالية بطريقة توفر جميع المعلومات ذات الصلة عن هذه الأنشطة الاستثمارية والتمويلية.	لا	
55. Many investing and financing activities do not have a direct impact on current cash flows, although they do affect the capital and asset structure of an entity. The exclusion of noncash transactions from the cash flow statement is consistent with the objective of a cash flow statement, as these items do not involve cash flows in the current period. Examples of noncash transactions are: a. The acquisition of assets through the exchange of assets, the assumption of directly related liabilities, or by means of a lease;	55. لا يوجد للعديد من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية تأثير مباشر على التدفقات النقدية الحالية، رغم أنها تؤثر على هيكل رأس مال وأصول الجهة. يتفق استبعاد المعاملات غير النقدية - من قائمة التدفقات النقدية - مع هدف قائمة التدفقات النقدية، حيث إن هذه البنود لا تنطوي على تدفقات نقدية في الفترة الحالية. ومن أمثلة المعاملات غير النقدية ما يلي: أ. اقتناء أصول من خلال مبادلة أصول، أو تحمل التزامات متعلقة - بشكل مباشر - بتلك الأصول، أو من خلال عقد إيجار؛	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
b. The conversion of debt to equity.	ب. تحويل دين إلى حقوق ملكية.		
Changes in Liabilities Arising from Financing Activities	التغيرات في الالتزامات الناشئة عن الأنشطة التمويلية		
55A. An entity shall provide disclosures that enable users of financial statements to evaluate changes in liabilities arising from financing activities, including both changes arising from cash flows and non-cash changes.	55أ. يجب على الجهة أن تقدم إفصاحات تمكن مستخدمي القوائم المالية من تقويم التغيرات في الالتزامات الناشئة عن الأنشطة التمويلية، بما في ذلك التغيرات الناشئة عن التدفقات النقدية والتغيرات غير النقدية.		
55B. To the extent necessary to satisfy the requirement in paragraph 55A, an entity shall disclose the following changes in liabilities arising from financing activities: a. Changes from financing cash flows; b. Changes arising from obtaining or losing control of controlled entities or other operations; c. The effect of changes in foreign exchange rates; d. Changes in fair values; and e. Other changes.	55ب. إلى الحد الذي يعد ضرورياً للوفاء بالمتطلب الوارد في الفقرة 55أ، فإنه يجب على الجهة أن تُفصح عن التغيرات الآتية في الالتزامات الناشئة عن الأنشطة التمويلية: أ. التغيرات من التدفقات النقدية التمويلية; و ب. التغيرات الناشئة عن الحصول على السيطرة، أو فقد السيطرة، على جهات مسيطر عليها أو عمليات أخرى؛ و ج. أثر التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية؛ و هـ. التغيرات في القيم العادلة؛ و		

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
	و. التغييرات الأخرى.		
55C. Liabilities arising from financing activities are liabilities for which cash flows were, or future cash flows will be, classified in the cash flow statement as cash flows from financing activities. In addition, the disclosure requirement in paragraph 55A also applies to changes in financial assets (for example, assets that hedge liabilities arising from financing activities) if cash flows from those financial assets were, or future cash flows will be, included in cash flows from financing activities.	55ج. الالتزامات الناشئة عن الأنشطة التمويلية هي الالتزامات التي صنفت التدفقات النقدية لها، أو ستصنف التدفقات النقدية المستقبلية لها، في قائمة التدفقات النقدية على أنها تدفقات نقدية من الأنشطة التمويلية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن متطلب الإفصاح الوارد في الفقرة 55أ ينطبق أيضاً على التغييرات في الأصول المالية (على سبيل المثال، الأصول التي تُحوط للالتزامات الناشئة عن الأنشطة التمويلية) إذا تم تضمين التدفقات النقدية من تلك الأصول، أو سيتم تضمين التدفقات النقدية المستقبلية منها، في التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية.		
55D. One way to fulfil the disclosure requirement in paragraph 55A is by providing a reconciliation between the opening and closing balances in the statement of financial position for liabilities arising from financing activities, including the changes identified in paragraph 55B. Where an entity discloses such a reconciliation, it shall provide sufficient information to enable users of the financial statements to link items included in the reconciliation	55د. إحدى طرق الوفاء بمتطلب الإفصاح الوارد في الفقرة 55أ هي تقديم مطابقة بين الأرصدة الافتتاحية والأرصدة الختامية في قائمة المركز المالي للالتزامات الناشئة عن الأنشطة التمويلية، بما في ذلك التغييرات المحددة في الفقرة 55ب. وعندما تفصح الجهة عن مثل هذه المطابقة، فإنه يجب أن تقدم معلومات كافية لتمكين مستخدمي القوائم المالية من ربط البنود المُضمَّنة في المطابقة مع قائمة المركز المالي وقائمة التدفقات النقدية.		

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
to the statement of financial position and the cash flow statement.			
55E. If an entity provides the disclosure required by paragraph 55A in combination with disclosures of changes in other assets and liabilities, it shall disclose the changes in liabilities arising from financing activities separately from changes in those other assets and liabilities.	55هـ. إذا كانت الجهة تقدم الإفصاح المطلوب بموجب الفقرة 55أ مع الإفصاحات عن التغيرات في الأصول والالتزامات الأخرى، فإنه يجب عليها أن تفصح عن التغيرات في الالتزامات الناشئة عن الأنشطة التمويلية بشكل منفصل عن التغيرات في تلك الأصول والالتزامات الأخرى.		
Components of Cash and Cash Equivalents	مكونات النقد ومُعَادِلَات النقد		
56. An entity shall disclose the components of cash and cash equivalents, and shall present a reconciliation of the amounts in its cash flow statement with the equivalent items reported in the statement of financial position.	56. يجب على الجهة أن تفصح عن مكونات النقد ومُعَادِلَات النقد، ويجب أن تعرض مطابقة بين المبالغ في قائمة تدفقاتها النقدية والبنود المعادلة لها التي تم التقرير عنها في قائمة المركز المالي.	لا	
57. In view of the variety of cash management practices and banking arrangements around the world, and in order to comply with IPSAS 1, an entity discloses the policy that it adopts in determining the composition of cash and cash equivalents.	57. نظراً لتنوع ممارسات إدارة النقد والترتيبات البنكية في مختلف حول العالم، ومن أجل الالتزام بمعيار المحاسبة للقطاع العام 1؛ تُفصح الجهة عن السياسة التي تطبقها لتحديد مكونات النقد ومُعَادِلَات النقد.	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
58. The effect of any change in the policy for determining components of cash and cash equivalents, for example, a change in the classification of financial instruments previously considered to be part of an entity's investment portfolio, is reported in accordance with IPSAS 3, <i>Accounting Policies, Changes in Accounting Estimates and Errors</i> .	58. يتم التقرير عن تأثير أي تغيير في سياسة تحديد مكونات النقد ومُعادلات النقد، على سبيل المثال، تغيير في تصنيف أدوات المالية عُدت سابقاً جزءاً من محفظة استثمارات الجهة، وذلك وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 3، <i>السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء</i> .	لا	
Other Disclosures	إفصاحات أخرى		
59. An entity shall disclose, together with a commentary by management in the notes to the financial statements, the amount of significant cash and cash equivalent balances held by the entity that are not available for use by the economic entity.	59. يجب على الجهة أن تفصح - مع تعليق من قبل الإدارة في الإفصاحات المرفقة بالقوائم المالية - عن مبلغ الأرصدة المهمة من النقد ومُعادلات النقد المحتفظ بها من قبل الجهة، والتي لا تكون متاحة للاستخدام من قبل الجهة الاقتصادية.	لا	
60. There are various circumstances in which cash and cash equivalent balances held by an entity are not available for use by the economic entity. Examples include cash and cash equivalent balances held by a controlled entity that operates in a country where exchange controls or other legal restrictions apply, when the balances are not available for general use by the controlling entity or other controlled entities.	60. هناك ظروف متنوعة تكون فيها أرصدة النقد ومُعادلات النقد المحتفظ بها من قبل الجهة غير متاحة للاستخدام من قبل الجهة الاقتصادية. ومن أمثلتها أرصدة النقد ومُعادلات النقد المحتفظ بها من قبل جهة مسيطر عليها تعمل في دولة تُطبق فيها ضوابط رقابية على صرف العملات، أو قيود نظامية أخرى عندما لا تكون الأرصدة متاحة للاستخدام العام من قبل الجهة المسيطرة أو الجهات الأخرى المسيطر عليها.	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
61. Additional information may be relevant to users in understanding the financial position and liquidity of an entity. Disclosure of this information, together with a description in the notes to the financial statements, is encouraged, and may include: a. The amount of undrawn borrowing facilities that may be available for future operating activities and to settle capital commitments, indicating any restrictions on the use of these facilities; and b. [Deleted]. c. The amount and nature of restricted cash balances.	61. قد تكون المعلومات الإضافية ملائمة للمستخدمين لفهم المركز المالي للجهة وسيولتها. ويُشجع على الإفصاح عن هذه المعلومات - مع وصف في الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية، ويمكن أن يشمل هذا الإفصاح: أ. مبلغ تسهيلات الاقتراض غير المسحوبة التي يمكن أن تكون متاحة للأنشطة التشغيلية المستقبلية، ولتسوية الارتباطات الرأسمالية، بما في ذلك أي قيود على استخدام هذه التسهيلات؛ و ب. [حذفت]. ج. مبلغ وطبيعة الأرصدة النقدية المفروض عليها قيود.	لا	
62. Where appropriations or budget authorizations are prepared on a cash basis, the cash flow statement may assist users in understanding the relationship between the entity's activities or programs and the government's budgetary information. Refer to IPSAS 1 for a brief discussion of the comparison of actual and budgeted figures.	62. حينما تُعدّ المخصصات المالية أو اعتمادات الموازنة على أساس نقدي، فإن قائمة التدفقات النقدية يمكن أن تساعد المستخدمين على فهم العلاقة بين أنشطة أو برامج الجهة ومعلومات موازنة الحكومة. راجع معيار المحاسبة للقطاع العام 1 للاطلاع على مناقشة مختصرة حول مقارنة الأرقام الفعلية وأرقام الموازنة.	لا	
Effective Date	تاريخ السريان		

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
عُدل تاريخ سريان المعيار ليكون 31 ديسمبر 2022 كونه التاريخ المعتمد لتطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة.	نعم	63. يجب على الجهة أن تطبق هذا المعيار على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2022 أو بعد ذلك التاريخ. ويشجع على التطبيق المبكر. إذا طبقت الجهة هذا المعيار على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2022، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة.	63. An entity shall apply this Standard for annual financial statements covering periods beginning on or after July 1, 2001. Earlier application is encouraged. If an entity applies this Standard for a period beginning before July 1, 2001, it shall disclose that fact.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	نعم	63أ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 2].	63A.Paragraph 22 was amended by <i>Improvements to IPSASs</i> issued in January 2010. An entity shall apply that amendment for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2011. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendment for a period beginning before January 1, 2011, it shall disclose that fact and apply paragraph 83A of IPSAS 17.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	نعم	63ب. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 2].	63B.Paragraph 25 was amended by <i>Improvements to IPSASs</i> issued in November 2010. An entity shall apply that amendment for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2012. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendment for a period beginning before January 1, 2012, it shall disclose that fact.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب	نعم	63ج. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 2].	63C.Paragraph 64 was amended by IPSAS 33, <i>First-time Adoption of Accrual Basis International Public Sector</i>

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 2 "قائمة التدفقات النقدية"
إصدار 2024م

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.			<i>Accounting Standards (IPSASs)</i> issued in January 2015. An entity shall apply that amendment for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2017. Earlier application is permitted. If an entity applies IPSAS 33 for a period beginning before January 1, 2017, the amendments shall also be applied for that earlier period.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	نعم	63د. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 2].	63D. IPSAS 35 and IPSAS 37, <i>Joint Arrangements</i> , issued in January 2015, amended paragraphs 8 and 30(b), 47, 48 and 61(b), and added paragraphs 50A, 52A and 52B. An entity shall apply those amendments when it applies IPSAS 35 and IPSAS 37.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	نعم	63هـ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 2].	63E. Paragraphs 3, 4 and 16 were deleted by <i>The Applicability of IPSASs</i> , issued in April 2016. An entity shall apply those amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2018. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2018, it shall disclose that fact.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب	نعم	63و. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 2].	63F. Paragraphs 55A–55E were added by <i>Improvements to IPSAS, 2018</i> , issued in October 2018. An entity shall

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 2 "قائمة التدفقات النقدية"
إصدار 2024م

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.			apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2021. Earlier application is permitted. When the entity first applies those amendments, it is not required to provide comparative information for preceding periods.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	نعم	63ج. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 2].	63G. Paragraph 22 was amended by IPSAS 42, <i>Social Benefits</i> , issued in January 2019. An entity shall apply this amendment at the same time as it applies IPSAS 42.
عُدل تاريخ إصدار معيار المحاسبة للقطاع العام 43 بحيث يوافق تاريخ إصداره في المملكة. عُدل تاريخ سريان التعديلات ليكون 31 ديسمبر 2024 بحيث يوافق تاريخ بداية السنة المالية لجهات القطاع العام في المملكة.	نعم	63ج. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 43، <i>عقود الإيجار</i> الصادر في 2023 الفقرتين 26 و55. يجب على الجهة أن تطبق هذين التعديلين على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُسمح بالتطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة التعديلين على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 43 في الوقت نفسه.	63H. Paragraphs 26 and 55 were amended by IPSAS 43, <i>Leases</i> issued in January 2022. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2025. Earlier application is permitted. If an entity applies the amendment for a period beginning before January 1, 2025, it shall disclose that fact and apply IPSAS 43 at the same time.
عُدل تاريخ إصدار معيار المحاسبة للقطاع العام 44 بحيث يوافق تاريخ إصداره في المملكة.	نعم	63ط. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 44، <i>الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات غير المستمرة</i>	63I. Paragraph 22 was amended by IPSAS 44, <i>Non-current Assets Held for Sale and Discontinued Operations</i>

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
issued in May 2022. An entity shall apply this amendment for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2025. Earlier application is permitted. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2025, it shall disclose that fact and apply IPSAS 44 at the same time.	الصادر في 2023 الفقرة 22. يجب على الجهة أن تطبق هذا التعديل على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُسمح بالتطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة التعديل على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 44 في الوقت نفسه.		عُدل تاريخ سريان التعديلات ليكون 31 ديسمبر 2024 بحيث يوافق تاريخ بداية السنة المالية لجهات القطاع العام في المملكة.
63J. Paragraph 22 was amended by IPSAS 45 issued in May 2023. An entity shall apply this amendment for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2025. Earlier application is encouraged. If an entity applies this amendment for a period beginning before January 1, 2025, it shall disclose that fact and apply IPSAS 45 at the same time.	63ي. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 45 الصادر في 2024 الفقرة 22. يجب على الجهة أن تطبق هذا التعديل على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُشجع على التطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة هذا التعديل على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 45 في الوقت نفسه.	نعم	عُدل تاريخ إصدار معيار المحاسبة للقطاع العام 45 بحيث يوافق تاريخ إصداره في المملكة. عُدل تاريخ سريان التعديلات ليكون 31 ديسمبر 2024 بحيث يوافق تاريخ بداية السنة المالية لجهات القطاع العام في المملكة.
64. When an entity adopts the accrual basis IPSASs of accounting as defined in IPSAS 33, <i>First-time Adoption of Accrual Basis International Public Sector Accounting Standards (IPSASs)</i> for financial reporting purposes subsequent to this effective date, this Standard applies to the entity's annual financial statements covering	64. عندما تطبق الجهة معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق، حسيما هي مُعرّفة في معيار المحاسبة للقطاع العام 33، <i>تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق لأول مرة</i> ، لأغراض التقرير المالي بعد تاريخ سريان هذا المعيار، فإن هذا المعيار ينطبق على القوائم المالية السنوية للجهة التي تغطي فترات تبدأ في تاريخ تطبيق	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
periods beginning on or after the date of adoption of IPSASs.	معايير المحاسبة للقطاع العام أو بعد ذلك التاريخ.		

5. أمثلة توضيحية

Illustrative Examples

These examples accompany, but are not part of, IPSAS 2.

Cash Flow Statement (For an Entity Other Than a Financial Institution) Direct Method Cash Flow Statement (paragraph 27(a))

Public Sector Entity—Consolidated Cash Flow Statement for Year Ended December 31, 20X2

(in thousands of currency units)	20X2	20X1
CASH FLOWS FROM OPERATING ACTIVITIES		
Receipts		
Taxation	X	X
Sales of goods and services	X	X
Grants	X	X
Interest received	X	X
Other receipts	X	X
Payments		
Employee costs	(X)	(X)
Superannuation	(X)	(X)
Suppliers	(X)	(X)
Social benefits	(X)	(X)
Interest paid	(X)	(X)
Other payments	(X)	(X)
Net cash flows from operating activities	X	X
CASH FLOWS FROM INVESTING ACTIVITIES		
Purchase of plant and equipment	(X)	(X)

Proceeds from sale of plant and equipment	X	X
Proceeds from sale of investments	X	X
Purchase of foreign currency securities	(X)	(X)
Net cash flows from investing activities	(X)	(X)

CASH FLOWS FROM FINANCING ACTIVITIES

Proceeds from borrowings	X	X
Repayment of borrowings	(X)	(X)
Distribution/dividend to government	(X)	(X)
Net cash flows from financing activities	X	X
Net increase/(decrease) in cash and cash equivalents	X	X
Cash and cash equivalents at beginning of period	X	X
Cash and cash equivalents at end of period	X	X

Notes to the Cash Flow Statement

(a) *Cash and Cash Equivalents*

Cash and cash equivalents consist of cash on hand, balances with banks, and investments in money market instruments. Cash and cash equivalents included in the cash flow statement comprise the following statement of financial position amounts:

(in thousands of currency units)	20X2	20X1
Cash on hand and balances with banks	X	X
Short-term investments	X	X
	<u>X</u>	<u>X</u>

The entity has undrawn borrowing facilities of X, of which X must be used on infrastructure projects.

(b) *Property, Plant and Equipment*

During the period, the economic entity acquired property, plant, and equipment with an aggregate cost of X, of which X was acquired by means of capital grants by the national government. Cash payments of X were made to purchase property, plant and equipment.

(c) *Reconciliation of Net Cash Flows from Operating Activities to Surplus/ (Deficit)*

(in thousands of currency units)	20X2	20X1
Surplus/(deficit)	X	X
Non-cash movements		
Depreciation	X	X
Amortization	X	X
Increase in provision for doubtful debts	X	X
Increase in payables	X	X
Increase in borrowings	X	X
Increase in social benefits liabilities	X	X
Increase in provisions relating to employee costs	X	X

(Gains)/losses on sale of property, plant and equipment	(X)	(X)
(Gains)/losses on sale of investments	(X)	(X)
Increase in other current assets	(X)	(X)
Increase in investments due to revaluation	(X)	(X)
Increase in receivables	(X)	(X)
Net cash flows from operating activities	X	X

(d) *Reconciliation of Liabilities Arising from Financing Activities*

	20X1	Cash flows		Non-cash changes		20X2
				Acquisition	New leases	
Long-term borrowings	X	X	X	X	X	X
Lease liabilities	X	X	X	X	X	X
Long-term debt	X	X	X	X	X	X

Indirect Method Cash Flow Statement (paragraph 27(b))

Public Sector Entity—Consolidated Cash Flow Statement for Year Ended December 31, 20X2		
(in thousands of currency units)	20X2	20X1
CASH FLOWS FROM OPERATING ACTIVITIES		
Surplus/(deficit)	X	X
Non-cash movements		
Depreciation	X	X
Amortization	X	X
Increase in provision for doubtful debts	X	X
Increase in payables	X	X
Increase in borrowings	X	X
Increase in social benefits liabilities	X	X
Increase in provisions relating to employee costs	X	X
(Gains)/losses on sale of property, plant and equipment	(X)	(X)
(Gains)/losses on sale of investments	(X)	(X)
Increase in other current assets	(X)	(X)
Increase in investments due to revaluation	(X)	(X)
Increase in receivables	(X)	(X)
Net cash flows from operating activities	X	X

Notes to the Cash Flow Statement

(a) Cash and Cash Equivalents

Cash and cash equivalents consist of cash on hand, balances with banks, and investments in money market instruments. Cash and cash equivalents included in the cash flow statement comprise the following statement of financial position amounts:

(in thousands of currency units)	20X2	20X1
Cash on hand and balances with banks	X	X
Short-term investments	X	X
	<u>X</u>	<u>X</u>

The entity has undrawn borrowing facilities of X, of which X must be used on infrastructure projects.

(b) Property, Plant and Equipment

During the period, the economic entity acquired property, plant, and equipment with an aggregate cost of X, of which X was acquired by means of capital grants by the national government. Cash payments of X were made to purchase property, plant and equipment.

(c) Reconciliation of Liabilities Arising from Financing Activities

	20X1	Cash flows	Non-cash changes	20X2
			Acquisition	New leases
Long-term borrowings	X	X	X	X
Lease liabilities	X	X	X	X
Long-term debt	<u>X</u>	<u>X</u>	<u>X</u>	<u>X</u>

Reconciliation of Liabilities Arising from Financing Activities

- 1 This example illustrates one possible way of providing the disclosures required by paragraphs 55A–55E.
- 2 The example shows only current period amounts. Corresponding amounts for the preceding period are required to be presented in accordance with IPSAS 1, *Presentation of Financial Statements*.

	20X1	Cash flows	Non-cash changes			20X2
			Acquisition	Foreign exchange movement	Fair value changes	
Long-term borrowings	X	X	X	X	X	X
Short-term borrowings	X	X	X	X	X	X
Lease liabilities	X	X	X	X	X	X
Assets held to hedge long-term borrowings	X	X	X	X	X	X
Total liabilities from financing activities	X	X	X	X	X	X

تُرافق هذه الأمثلة معيار المحاسبة للقطاع العام 2، ولكنها ليست جزءاً منه.

قائمة التدفقات النقدية (لجهة بخلاف مؤسسة مالية)
قائمة التدفقات النقدية بالطريقة المباشرة (الفقرة 27(أ))

(اسم الجهة) (جهة قطاع عام)

قائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 20x2 (جميع المبالغ بآلاف الريالات السعودية ما لم يذكر خلاف ذلك)

20x2	20x1	
		التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
		المقبوضات
×	×	الضريبة
×	×	مبيعات السلع والخدمات
×	×	المنح
×	×	الفوائد المستلمة
×	×	مقبوضات أخرى
		المدفوعات
(×)	(×)	تكاليف الموظفين
(×)	(×)	دفعات التقاعد
(×)	(×)	المهمات(مؤن)
	(×)	المنافع الإجتماعية
(×)	(×)	الفوائد المدفوعة
<u>(×)</u>	<u>(×)</u>	مدفوعات أخرى
×	×	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
		التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
(×)	(×)	شراء آلات ومعدات
×	×	متحصلات من بيع آلات ومعدات

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 2 "قائمة التدفقات النقدية"
إصدار 2024م

20x2	20x1	
×	×	متحصلات من بيع إستثمارات
(×)	(×)	شراء أوراق مالية بعملة أجنبية
(×)	(×)	صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية
		التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية
×	×	متحصلات من الاقتراض
(×)	(×)	تسديد الاقتراضات
<u>(×)</u>	<u>(×)</u>	توزيع / توزيعات أرباح للحكومة
×	×	صافي النقد من الأنشطة التمويلية
×	×	صافي الزيادة/(النقص) في النقد ومعادلات النقد
<u>×</u>	<u>×</u>	النقد ومعادلات النقد أول الفترة
<u>×</u>	<u>×</u>	النقد ومعادلات النقد نهاية الفترة

إيضاحات قائمة التدفقات النقدية

(أ) النقد ومعادلات النقد

يتكون النقد ومعادلات النقد من النقد في الصندوق، الأرصدة مع البنوك، والإستثمارات في أدوات سوق النقد. ويشمل النقد ومعادلات النقد المضمنة في قائمة التدفقات النقدية بيان قيم قائمة المركز المالي الآتية (جميع المبالغ بالآلاف الريالات السعودية مالم يذكر خلاف ذلك):

20x2	20x1	
×	×	النقد في الصندوق والأرصدة لدى البنوك
<u>×</u>	<u>×</u>	إستثمارات قصيرة الأجل
<u>×</u>	<u>×</u>	

لم تقم الجهة بسحب تسهيلات إقتراض قدرها × ريال، منها × ريال يجب أن يتم إستخدامها على مشاريع البنية التحتية.

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 2 "قائمة التدفقات النقدية"
إصدار 2024م

(ب) العقارات، والآلات والمعدات

اقتنت الجهة، خلال الفترة، عقارات وآلات ومعدات بتكلفة إجمالية قدرها × ريال، منها × ريال تم إقتناؤها عن طريق منح رأسمالية من الحكومة الوطنية. وتمت مدفوعات نقدية قدرها × ريال لشراء عقارات وآلات ومعدات.

(ج) مطابقة صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية مع الفائض/(العجز)/(جميع المبالغ بالآلاف الريالات السعودية ما لم يذكر خلاف ذلك):

20X2	20X1	الفائض / (العجز)
x	x	الحركات غير النقدية
		الاستهلاك
x	x	الاستنفاد
x	x	الزيادة في مخصص الديون المشكوك في تحصيلها
x	x	الزيادة في الذمم الدائنة
x	x	الزيادة في الاقتراض
x	x	الزيادة في التزامات المنافع الاجتماعية
x	x	الزيادة في المخصصات المتعلقة بتكاليف الموظفين
(x)	(x)	(المكاسب)/ الخسائر من بيع العقارات والآلات والمعدات
(x)	(x)	(المكاسب)/ الخسائر من بيع الاستثمارات
(x)	(x)	الزيادة في الأصول المتداولة الأخرى
(x)	(x)	الزيادة في الاستثمارات بسبب إعادة التقييم
(x)	(x)	الزيادة في الذمم المدينة
<u>x</u>	<u>x</u>	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

(د) مطابقة الإلتزامات الناشئة عن الأنشطة التمويلية

20x2	التغيرات غير النقدية	التدفقات النقدية	20x1	
	الإقتناء	عقود إيجار جديدة		
x	x	x	x	اقتراضات طويلة الأجل
<u>x</u>	<u>x</u>	<u>x</u>	<u>x</u>	التزامات عقود إيجار
<u>x</u>	<u>x</u>	<u>x</u>	<u>x</u>	الدين طويل الأجل

قائمة التدفقات النقدية بالطريقة غير المباشرة (الفقرة 27(ب))

(اسم الجهة) (جهة قطاع عام)

قائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 20x2 (جميع المبالغ بالآلاف الريالات السعودية ما لم يذكر خلاف ذلك)

20X2	20X1	التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
x	x	الفائض / (العجز)
		الحركات غير النقدية
x	x	الاستهلاك
x	x	الاستنفاد
x	x	الزيادة في مخصص الديون المشكوك في تحصيلها
x	x	الزيادة في الذمم الدائنة
x	x	الزيادة في الاقتراض
x	x	الزيادة في التزامات المنافع الاجتماعية
x	x	الزيادة في المخصصات المتعلقة بتكاليف الموظفين
(x)	(x)	(المكاسب) / الخسائر من بيع العقارات والآلات والمعدات
(x)	(x)	(المكاسب) / الخسائر من بيع الاستثمارات
(x)	(x)	الزيادة في الأصول المتداولة الأخرى
(x)	(x)	الزيادة في الاستثمارات بسبب إعادة التقييم
(x)	(x)	الزيادة في الذمم المدينة
<u>x</u>	<u>x</u>	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

إيضاحات قائمة التدفقات النقدية
(أ) النقد ومعادلات النقد

يتكون النقد ومعادلات النقد من النقد في الصندوق، الأرصدة مع البنوك، والإستثمارات في أدوات سوق النقد. ويشمل النقد ومعادلات النقد المضمنة في قائمة التدفقات النقدية بيان قيم قائمة المركز المالي الآتية (جميع المبالغ بآلاف الريالات السعودية مالم يذكر خلاف ذلك):

20x2	20x1	
×	×	النقد في الصندوق والأرصدة مع البنوك
×	×	استثمارات قصيرة الأجل
<u>×</u>	<u>×</u>	

لم تقم الجهة بسحب تسهيلات إقتراض قدرها × ريال، منها × ريال يجب أن يتم إستخدامها على مشاريع البنية التحتية.

(ب) العقارات، والآلات والمعدات

اقتنت الجهة، خلال الفترة، عقارات وآلات ومعدات بتكلفة إجمالية قدرها × ريال، منها × ريال تم إقتناؤها عن طريق منح رأسمالية من الحكومة الوطنية. وتمت مدفوعات نقدية قدرها × ريال لشراء عقارات وآلات ومعدات.

(ج) مطابقة الالتزامات الناشئة عن الأنشطة التمويلية

20x2	التغيرات غير النقدية	التدفقات النقدية	20x1	
	عقود إيجار جديدة	الإقتناء		اقتراضات طويلة الأجل
×	×	×	×	
<u>×</u>	<u>×</u>	<u>×</u>	<u>×</u>	التزامات عقود إيجار
	<u>×</u>	<u>×</u>	<u>×</u>	الدين طويل الأجل

مطابقة الالتزامات الناشئة عن الأنشطة التمويلية

1. يوضح هذا المثال إحدى الطرق المحتملة لتقديم الإفصاحات المطلوبة بموجب الفقرات 55أ – 55هـ.
2. يعرض المثال مبالغ الفترة الحالية فقط. مبالغ الفترة السابقة المقابلة مطلوب عرضها وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 1، عرض القوائم المالية.

20x1	التدفقات النقدية	التغيرات غير النقدية		20x2
		الإقتناء	تحويلات أسعار الصرف	تغيرات القيمة العادلة
×	×	×	×	×
×	×	×	×	×
×	×	×	×	×
×	×	×	×	×
×	×	×	×	×
×	×	×	×	×

اقتراضات طويلة الأجل

اقتراضات قصيرة الأجل

التزامات عقود الإيجار

أصول محتفظ بها للتحوط للاقتراضات طويلة الأجل

مجموع الالتزامات من الأنشطة التمويلية